بيان

فضل علم السلف على علم الخلف

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو نقله بأي وسيلة من الوسائل سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك النسخ والتصوير وغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من المؤلف والناشر.

الطبعة الثانية

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠ م

رقم الإيداع

٢٠٢٠/٨٥٩١

الترقيم الدولي: ١-٧١٩٦-٩٠-٩٧٧-٩٧٨

دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع

@DarElollaa

Dar_Elollaa@hotmail.com

01007868983 - 01007711665

الأزهر : شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر .

المنصورة : عزبة عقل - شارع المكتبات بجوار جامعة الأزهر .

بيان فضل علم السلف على علم الخلف

للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي

(٧٣٦ - ٧٩٥هـ)

حققه وخرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه

د. أحمد بن فتحي البكيري

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

دار اللؤلؤة
للنشر والتوزيع
المنصورة - مصر

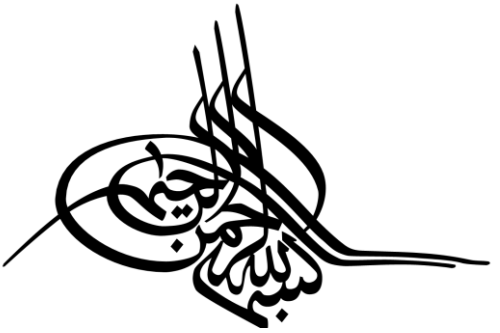

مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، ونَعُوذُ بِاللهِ مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

وَبَعْدُ:

فإنَّ كِتَابَ «**بَيَان فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الخَلَفِ**» مِنَ الكُتُبِ القَيِّمَةِ النَّافِعَةِ، الَّتِي يَنْبَغِي أَلَّا يَستَغْنِيَ عَنْها طَالِبُ عِلْمٍ، بَل يَنْبَغِي عَلَى كُلِّ طَالِبِ عِلْمٍ أنْ يَتَعَاهَدَ هَذَا الكِتَابَ بِالقِرَاءَةِ بَينَ الحِينِ والآخَرِ، ولَو قِيلَ: يَنْبَغِي عَلَى الطَّالِبِ حِفْظُهُ. لَم يَكُنْ في ذَلِكَ مُبَالَغَةٌ؛ لِمَا في هَذَا الكِتَابِ المُبَارَكِ مِنَ النَّفْعِ العَظِيمِ، خَاصَّةً في بِدَايَةِ الطَّلَبِ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ الطَّالِبَ عَلَى طَرِيقِ العِلْمِ النَّافِعِ الَّذِي يُقَرِّبُه إِلَى اللهِ تَعَالَى وَيَنْفَعُهُ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ، ويُحَذِّرُهُ مِن العِلْمِ الَّذِي لا يَنْفَعُ وما يُورِثُهُ مِنَ الغُرُورِ والكِبْرِ والمُمَارَاةِ وتَرْكِ العَمَلِ، وَيُعَرِّفُهُ بِصِفَاتِ أَهْلِ

العِلْمَينِ وأخْلاقِهِم، ليَتَحَلَّى بِأخْلاقِ أهْلِ العِلمِ النَّافِعِ الَّذِينَ هُمُ الصَّحَابَةُ وَمَنْ تَبِعَهُم مِن السَّلَفِ الصَّالِحِ، ويَجْتَنِبَ التَّخَلُّقَ بِأخْلاقِ أهْلِ العِلْمِ الَّذِي لا يَنْفَعُ.

والعَبْدُ إذَا وُفِّقَ إلى مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ الصَّحِيحِ مِنْ بِدَايَةِ طَلَبِهِ للعِلْمِ فَإنَّهُ يُوفِّرُ على نَفْسِهِ جُهْدًا وَوَقْتًا كَبِيرًا، وَيَقِي نَفْسَهُ مِنْ أسْبَابِ الزَّلَلِ والانْحِرَافِ والوقُوعِ في البِدَعِ.

أمَّا مَنْ لَمْ يُوَفَّقْ إلى طَلَبِ العِلْمِ النَّافِعِ في بِدَايَتِهِ؛ فإنَّهُ يَظَلُّ يَتَخَبَّطُ بَينَ العُلُومِ، النَّافِعَةِ وَغَيرِ النَّافِعَةِ، بَلْ قَدْ يَسْلُكُ مَسْلَكَ أهْلِ الفَلْسَفَةِ والكَلامِ وَيَقَعُ في البِدَعِ والضَّلالاتِ، فَيُضَيِّعُ دُنْيَاهُ وآخِرَتَهُ، وإنْ عَادَ إلَى الصَّوَابِ عَادَ مُتَأَخِّرًا وَلَمْ يَعُدْ سَالِمًا.

ولَقَدْ وَفَّقَنِي اللهُ تَعَالى لِقَرَاءَةِ هَذَا الكِتَابِ قَدِيمًا، وَانْتَفَعْتُ بِهِ نَفْعًا عَظِيمًا، وأصْبَحْتُ أنْصَحُ بِهِ غَيرِي مِن طَلَبَةِ العِلْمِ، وَقُمْتُ بِشَرْحِهِ لِبَعْضِهم، وانْتَفَع بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُم، والحَمْدُ للهِ.

سبب تحقيق الكتاب

مَا قُمْتُ بِتَحْقِيقِ هَذَا الكِتَابِ لأُبَيِّنَ قُصُورًا أو خَطَأً وَقَعَ فِيهِ مَنْ قَامُوا بِتَحْقِيقِهِ قَبْلِي، بَلْ أَكْثَرُهُم قَدْ أَحْسَنُوا وأَجَادُوا، وأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي مَوَازِين حَسَنَاتِهِم.

ولَكِنْ هُنَاكَ أَسْبَابٌ أخرى دَفَعْتَنِي للقِيَامِ بِتَحْقِيقِ هَذَا الكِتَابِ، مِنْهَا:

أولاً: مَا لِهَذَا الكِتَابِ مِن مَكَانَةٍ فِي قَلْبِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَخْدمَه بالتَّحْقِيقِ والعِنَايَةِ، وأَسَاعِدَ عَلَى نَشْرِهِ.

ثانيًا: عَدَمُ تَوَفُّرِ طَبعَاتِهِ فِي المَكْتَبَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ، بَل تَكُونُ نَافِدَةً فِي الغَالِبِ، فَأَرَدتُ أَنْ أَقومَ بِتَحْقِيقِهِ وَنَشْرِهِ، بِحَيثُ إِذَا نَفَدَتْ إِحْدَى طَبَعَاتِهِ وُجِدَتْ الأُخْرَى.

ثالثًا: أَنَّ الطَّبَعَاتِ الَّتِي اطَّلَعتُ عَلَيهَا كَانَ يَنْقُصُها بَعْضُ الأُمُورِ الَّتِي أَحْسبُ أَنَّنِي قُمْتُ بِهَا عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أردتُهُ فِي هَذَا التَّحْقِيقِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

١) الضَّبْطُ الصَّرْفِي والنَّحْوِي للنَّصِ، مِمَّا يُيسِّر عَلَى القَارِئِ فَهْم الكَلامِ.
٢) تَخْرِيجُ مَا لَمْ يُخَرَّجْ فِي الطَّبعَاتِ السَّابِقَةِ مِنَ الآثَارِ وأقْوَالِ السَّلَفِ.
٣) الحُكْمُ عَلَى أسَانِيد الآثَارِ الَّتِي لَم يَحْكُمْ عَلَيهَا مَنْ سَبَقَنِي بِتَحْقِيقِ الكِتَابِ.
٤) التَّعْلِيقُ عَلَى بَعْضِ المَسَائِلِ الَّتِي قَدْ تُشْكِلُ عَلَى القَارِئِ.
٥) وَضْعُ عَنَاوِينَ جَانِبِيَّة، مِمَّا يُسَاعِدُ القَارِئَ عَلَى فَهْمِ مُرَادِ المُؤَلِّفِ.

هَذَا، واللهَ أسْألُ أنْ يَكُونَ هَذَا العَمَلُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِي يَومَ أَلْقَاه، وأنْ يَنْفَعَنِي بِهِ وجَمِيعَ المُسْلِمِينَ، إنَّه بِكُلِّ جَمِيلٍ كَفِيلٌ، وَهُو حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

التعريف بالكتاب

صَنَّفَ المُؤَلِّفُ هَذَا الكِتَابَ المُبَارَك؛ لِيُبَيِّنَ فِيهِ العِلْمَ النَّافِعَ والعِلْمَ الَّذِي لا يَنْفَعُ، ويُوضِّحَ الفَرْقَ بَينَهُمَا، ولِيُبَيِّن أنَّ العِلْمَ النَّافِعَ هُوَ عِلمُ الصَّحَابَةِ وَمَن بَعْدَهُم مِنَ أَئِمَّةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وأنَّ العِلْمَ الَّذِي لا يَنْفَعُ هُوَ عِلْمُ الخَلَفِ مِنْ أهْلِ الفَلْسَفَةِ والكَلامِ وَمَنِ تَبِعَهُم مِنَ المُبْتَدِعَةِ ونَحْوِهِم.

واسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بالآياتِ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَبِالأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي جَاءَتْ بِتَقْسِيمِ العِلْمِ إِلَى نَافِعٍ وغَيرِ نَافِعٍ، وحَثَّتْ عَلَى سُؤَالِ اللهِ العِلْمَ النَّافِعَ، والاسْتِعَاذَةِ بِهِ مِن العِلْمِ الَّذِي لا يَنْفَعُ.

كَمَا سَاقَ جُمْلَةً مِن آثَارِ الصَّحَابَةِ وكَلَامِ السَّلَفِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وشَرَحَ مَعْنَى العِلْمِ النَّافِعِ وَكَيفِيَّةَ تَحْصِيلِهِ والأَثَرَ المُتَرَتِّبَ عَلَيهِ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وذَكَرَ أَخْلاقَ أَهْلِهِ وصِفَاتِهِم، وحثَّ على التَّأَسِّي بِهِم.

ثُمَّ تَحَدَّثَ عَن عَلامَةِ العِلمِ الَّذِي لا يَنْفَعُ وبَيَّنَ أخْلاقَ أهْلِهِ وصِفَاتِهِم، وحَذَّرَ مِنْ مُشَابَهَتِهِم.

وَذَكَرَ ذَمَّ السَّلَفِ لِكَثْرَةِ الكَلامِ، وبَيَّنَ أنَّ العِلْمَ لَيسَ بِالإكْثَارِ مِنَ الجِدَالِ والمِرَاءِ أو بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، وإنَّمَا العِلمُ خَشْيَةُ اللهِ تَعَالَى، وَنُورٌ يُقْذَفُ في القَلْبِ يَعْرِفُ بِهِ صَاحِبُهُ الحَقَّ مِنَ البَاطِلِ، وَيُعَبِّرُ عنْهُ بِكَلامٍ وَجِيزٍ مُبَيِّنٍ للمَقْصُودِ.

وَبَيَّنَ أنَّ الصَّحَابَةَ هُمْ خِيَارُ الأمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا، وَأَعْلَمُ النَّاسِ، وَكُلّ مَنْ بَعْدَهُم مِنَ العُلَمَاءِ يَسْتَقِي مِن عُلُومِهِم، وأنَّ العِلْمَ النَّافِعَ هُو مَا أُخِذَ عَنْهُمْ.

ثُمَّ حَثَّ عَلَى الصَّبْرِ على طَلَبِ العِلْمِ النَّافِعِ، وحَذَّرَ مِن طَلَبِ العِلْمِ الَّذِي لا يَنْفَعُ.

وَخَتَمَ الكِتَابَ بِتَحْذِيرِ أهْلِ العِلْمِ مِن اتِّبَاعِ الدُّنْيَا وَمُشَابَهَةِ عُلَمَاءِ السُّوءِ مِن المُسْلِمِين الَّذِين تَشَبَّهُوا بأهْلِ الكِتَابِ.

ترجمة مختصرة للمؤلف

اسمه ومولده ووفاته:

هُوَ الحَافِظُ الإمَامُ العَلَّامَةُ: أبُو الفَرَج، زَينُ الدِّينِ، عَبْدُ الرَّحْمَن بنُ أحْمَدَ بنِ رَجَب[١]؛ عبد الرَّحْمَن بن الْحسن بْن مُحَمَّد بن أبي البركات؛ مَسْعُود، الْبَغْدَادِيّ، الدِّمَشْقِي، الْحَنْبَلِيّ، المعروف بـ«ابْنِ رَجَب الحَنْبَلِيّ»، وُلِدَ سَنَةَ: (٧٣٦هـ)، وَتُوفِّيَ سَنَةَ: (٧٩٥ هـ).[٢]

مشايخه وتلاميذه:

أَخَذَ العِلْمَ عَن: ابْنِ قَاضِي الجَبَل، وابْنِ الخَبَّازِ، وابْنِ قَيِّم الجَوزِيَّةِ، وأبِي سُلَيمَانَ العَطَّار، والمَيدُومِيِّ، وأبِي الحَرمِ القَلانسِي، وَغَيرِهِم.

وَأَخَذَ عَنْهُ: ابْنُ الرَّسَّام، وَعَليٌّ الطَرْسُوسِيُّ، وابْنُ اللَّحَّام، وَعُمَرُ بنُ أبِي بَكْرٍ السَّرَّاج، وَغَيرُهُم.[٣]

---

(١) قيل: إن «رجب» كان لقبًا لجده، واسمه: عبد الرحمن بن الحسن.

(٢) ينظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٣/ ١٠٨)، و«تذكرة الحفاظ» (ص١٤٧)، و«المقصد الارشد» لابن مفلح (٢/ ٨١)، و«ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٢٤٣)، و«التنبيه والإيقاظ» (ص٧٦).

(٣) «المقصد الأرشد» (٢/ ٨١).

ثناء العلماء عليه:

قَالَ القَاضِي عَلاءُ الدِّينِ ابْنُ اللَّحام: (سَيِّدُنا وشَيخُنَا الإِمَامُ العَالِمُ العلَّامةُ، الأَوحَدُ، الحَافِظُ، شَيخُ الإِسْلام، مُجَلِّي المُشْكِلاتِ، ومُوضِّحُ المُبْهَمَاتِ: أَبُو الفَرَج عَبْدُ الرَّحْمَنِ زَينُ الدِّينِ، ابْنُ رجَبٍ، البَغْدَادِيُّ الحَنْبَليُّ)(١).

وقالَ العَلَّامَةُ ابنُ نَاصِرِ الدِّينِ: (الشَّيخُ الإِمَامُ العَلَّامَةُ، الزَّاهِدُ، القُدْوَةُ، البَرَكَةُ، الحَافِظُ، العُمْدَةُ، الثِّقَةُ، الحُجَّة)(٢).

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: (الشَّيْخ الْمُحَدِّثُ الْحَافِظُ، زَينُ الدِّينُ...)(٣).

وَقَالَ ابنُ مُفْلِحٍ: (الشَّيْخُ الْعَلامَةُ الْحَافِظُ الزَّاهِدُ، شَيخُ الْحَنَابِلَة، زَينُ الدِّينِ، أَبُو الْفَرَج ابنُ الشَّيْخِ الإِمَامِ المُقرِئِ الْمُحَدِّثِ شِهَابِ الدِّينِ الْبَغْدَادِيِّ)(٤).

وَقَالَ السُّيوطِيُّ: (هُوَ الإِمَامُ الحَافِظُ المُحَدِّثُ الفَقِيهُ الوَاعِظُ، زَينُ الدِّينِ)(٥).

---

(١) «الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد» (ص:٤٧).
(٢) المرجع السابق.
(٣) «الدرر الكامنة» (٣/ ١٠٨).
(٤) «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (٢/ ٨١).
(٥) «ذيل طبقات الحفاظ» (ص:٢٤٣).

مؤلفاته:

للحَافِظِ ابنِ رَجَبٍ مُؤَلَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، في الفِقْهِ والحَدِيثِ والتَّارِيخِ والوَعْظِ وعُلُومِ القُرآنِ وغَيرِ ذَلِكَ، مِنْهَا: «القَوَاعِدُ الفِقْهِيَّةُ الكُبْرَى»، و«اخْتِيَارُ الأولَى في شَرْحِ اخْتِصَامِ المَلأ الأعْلَى» و«جَامِعُ العُلُومِ والحِكَمِ» و«الحِكَمُ الجَدِيرَةُ بالإذَاعَةِ» و«فَتْحُ البَارِي في شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِي» من أوَّلِ الكِتَابِ إلَى الجَنَائِزِ، و«كَشْفُ الكُرْبَةِ في وَصْفِ حَالِ أهْلِ الغُرْبَةِ»، وَ«لَطَائِفُ المَعَارِفِ» و«الذَّيْلُ عَلَى طَبَقَاتِ الحَنَابِلَةِ»، وَغَيرُهَا مِنَ الكُتُبِ النَّفِيسَةِ المُفِيدَةِ المَاتِعَةِ.

طبعات الكتاب

طُبِعَ الكِتَابُ قَدِيمًا بِالمَطْبَعة المُنِيرِيَّة، بالقَاهِرَةِ سَنَةَ (١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م).

ثُمَّ أُعِيدَ طَبعُهُ بالقَاهِرَةِ بِمَكْتَبَةِ مُصْطَفَى البَابِي الحَلَبِي سنة (١٣٤٨هـ).

ثُمَّ أُعِيدَ طَبْعُهُ فِي القَاهِرَةِ سَنَةَ (١٩٨٠م).

ثُمَّ طُبِعَ فِي بَيرُوت بِتَحْقِيقِ: يَحْيَى مُخْتَار غَزَّاوِي، سَنَةَ (١٩٨٣م).

وضُمِّنَ فِي كِتَابِ «مَجْمُوع رَسَائِل ابنِ رَجَب» الصَّادِرِ عَن مَكْتَبَةِ الفَارُوقِ الحَدِيثَةِ بِالقَاهِرَةِ، سَنَةَ: (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م)، بِتَحْقِيقِ: أَبِي مُصْعَبْ طَلْعَت بْن فُؤَاد الحُلْوَانِيّ.

ثمَّ صَدَرَتْ مِنْهُ عِدَّةُ طبعَاتٍ بِتَحْقِيقِ: مُحَمَّد بنِ نَاصِر العَجمِي، عَن دَار الصُّمِيعي، ودَارِ البَشَائِرِ، وكَانَ آخرُ ما وَقَفْتُ عَلَيهِ مِنْهَا: الطَّبْعَةَ الثَّانِيَةَ عَن دَارِ البَشَائِرِ، بِتَارِيخِ (١٤٢٤هـ).

ثُمَّ وَقَفْتُ مُنْذُ ثَلاث سَنَواتٍ تَقْريبًا على طَبْعَةٍ صَادِرَة عَن دَارِ القَبَسِ، بِتَحْقِيقِ: أبِي القَاسِمِ عَبْد العَظِيمِ، وَلَيْسَتْ مُقَابَلة عَلَى شَيءٍ مِنَ المَخْطُوطَاتِ.

هَذِهِ هِيَ الطَّبعَاتُ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيهَا، وَهُنَاكَ طَبعَاتٌ أُخْرَى للكِتَابِ؛ ولكنِّي لَمْ أَقِفْ عَلَيهَا. واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.

وصف النسخ الخطية للكتاب

قُمْتُ – بِعَونِ اللهِ– في تَحْقِيقِ هَذَا الكِتَابِ بِالاعْتِمَادِ عَلَى أَرْبَعِ نُسَخٍ خطِّيَّةٍ، وَنُسْخَةٍ مَطْبُوعَةٍ:

النسخة الخطية الأولى: مُصَوَّرَةٌ مِن نُسْخَةِ مَكْتَبَةِ: (chester beaty) شستر بيتي، في (دبْلن عَاصِمَةِ أيرْلَنْدَا) بِعُنْوانِ «بَيَان فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الخَلَفِ»، وهِي عِبَارَةٌ عَن (١٨) وَرَقَة، مُتَوَسِّطُ عَدَدِ الأَسْطُرِ في كُلِّ وَرَقَةٍ (١٧) سَطرًا، مَكْتُوبَةٌ بِخَطٍّ وَاضِحٍ، وَلا يُوجَدُ فِيهَا طَمْسٌ، وَقَدْ جَاءَ في بَيَانَاتِ النُّسْخَةِ أَنَّهَا كُتِبَت في القَرْنِ الثَّامِنِ، أيْ: في القَرْنِ الَّذِي عَاشَ فِيهِ المُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِذَلِكَ جَعْلْتُها الأَصْل، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (ش).

الثانية: مُصَوَّرَةٌ مِن نُسْخَةِ مَكْتَبَةِ جَامِعَةِ (laıptsıç) لايبزيغ الألمَانِيَّةِ، بِعُنْوَانِ: «فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الخَلَفِ»، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَن (١٨) صَفْحَة، مَقَاسُ المَخْطُوطَةِ: (١٨× ١٣ سم)، عَدَدُ الأَسْطُرِ: (١٥) سَطرًا، مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ النَّسْخِ، وَلا

يُوجَدُ فِيهَا طَمْسٌ، إلا أنَّ بِهَا سَقْطًا في بَعْضِ المَوَاطِنِ، وَقَدْ رَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (ل).

الثالثة: مُصَوَّرَةٌ مِن نُسْخَةٍ «مَرْكَز المَلِكِ فِيصَل للبُحُوثِ والدِّرَاسَاتِ الإِسْلامِيَّةِ»، بِعُنْوانِ: «بَيَان فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الخَلَفِ»، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَن (١٠) صَفحَات، في كُلِّ صَفْحَةٍ (٣٥) سَطرًا تَقْرِيبًا، وَفِيهَا بَعْضُ الزِّيَادَاتِ، إلا أنَّ فِيهَا طَمْسًا وأَخْطَاءً في بَعْضِ المَوَاضِعِ، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (ف).

الرابعة: مُصَوَّرَةٌ مِن نُسْخَةِ مَكْتَبَةِ «دَارِ الإفتَاءِ السُّعُودِيَّةِ»، وَهِي ضِمْن مَجْمُوعَةٍ مِنَ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ، تَحْتَ رَقم: (٥٢٧ز)، كُتِبَ عَلَيهَا: «نُسْخَةُ مُحَمَّدٍ بنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ آل الشَّيخِ» بِعُنْوانِ: «نُبْذَةٌ في العِلْمِ النَّافِعِ وغَيرِ النَّافِعِ»، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَن (٢٠) صَفْحَة تَقْرِيبًا، وَعَدَدُ الأسْطُرِ في كُلِّ صَفْحَةٍ (٢٤) سَطْرًا، وَتَتَمَيَّزُ هَذِه النُّسْخَةُ بِوضُوحِ خَطِّهَا، وَوجُودِ بَعْضِ الزِّيَادَاتِ عَن النُّسَخِ الأُخْرَى، وَرَمَزْتُ لَهَا بِالرَّمْزِ (د).

وأما المطبوعة: فهِيَ الطَّبْعَةُ المُنِيرِيَّةُ، الَّتِي طُبِعَتْ في القَاهِرَةِ سَنَة (١٣٤٧هـ).

عملي في التحقيق

أولاً: قُمْتُ بِمُقَابَلَةِ المَطْبُوعَةِ عَلَى نُسَخِ المَخْطُوطَاتِ الأَرْبَعَةِ، وَجَعَلْتُ النُّسْخَةَ (ش) هِيَ الأَصْل، فَأَثْبَتُّ مَا فِيهَا مَا لَمْ يَكُنْ خَطأً.

ثانيًا: أَثْبَتُّ الزِيَادَاتِ والتَّصْوِيبَاتِ الوَارِدَةَ في النُّسَخِ الأُخْرَى وَجَعَلْتُهَا بَينَ مَعْكُوفَتَينِ، وَبَيَّنْتُ ذَلِكَ في الحَاشِيَةِ، وَتَرَكْتُ التَّعْلِيقَ عَلَى بَعْضِ الفُرُوقَاتِ غَيرِ المُؤَثِّرَةِ في المَعْنَى؛ لِئَلا أُثْقِلَ الحَواشِي.

ثالثًا: عَزَوتُ الآيَاتِ إِلَى مَوَاضِعِهَا في كِتَابِ اللهِ، وَخَرَّجْتُ الأَحَادِيثَ والآثَارَ، وَذَكَرْتُ الحُكْمَ عَلَى أَكْثَرِهَا مِن حَيثُ الصِّحَّةِ والضَّعْفِ.

رابعًا: ذَكَرْتُ مَعَانِي غَرِيبِ الكَلِمَاتِ، وَتَرْجَمْتُ لِبَعْضِ الأَعْلامِ مِن غَيرِ المَشْهُورِينَ.

خامسًا: عَلَّقْتُ عَلَى بَعْضِ المَسَائِلِ الَّتِي قَد يُشْكِلُ عَلَى القَارِئِ فَهْمُهَا، وَبَيَّنْتُ مُرَادَ المُؤَلِّفِ مِنْهَا، وَذَكَرْتُ بَعْضَ التَّوضِيحَاتِ الخَاصَّةِ بِهَا.

سادسًا: قُمْتُ بِضَبْطِ النَّصِّ بِالكَامِلِ، ضَبْطًا صَرْفِيًّا وَنَحْوِيًّا.

سابعًا: وَضَعْتُ عَنَاوِينَ جَانِبِيَّة؛ لِيَسْهُلَ عَلَى القَارِئِ فَهْمُ مُرَادِ المُؤَلِّفِ.

ثامنًا: اكْتَفَيتُ بِوَضْعِ فِهْرسٍ وَاحِدٍ للمَوضُوعَاتِ؛ لِصِغَرِ حَجْمِ الكِتَابِ.

هَذَا، واللهَ تَعَالى أَسْأَلُ أنْ يُبَارِكَ في هَذَا العَمَل، وأنْ يَنْفَعَنِي بِهِ والمُسْلِمِين، وأنْ يَجْعَلَهُ لِي زَادًا إِلَى حُسْنِ المَصِيرِ إليْهِ، وَعَتَادًا إلى يُمْنِ القُدُومِ عَلَيهِ، إنَّهُ بِكُلِّ جَمِيلٍ كَفِيل، وَهُو حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيل.

وكتبه

د.أحمد بن فتحي البكيري

Dr.albokiry@gmail.com

الورقة الأولى من المخطوطة (ش)

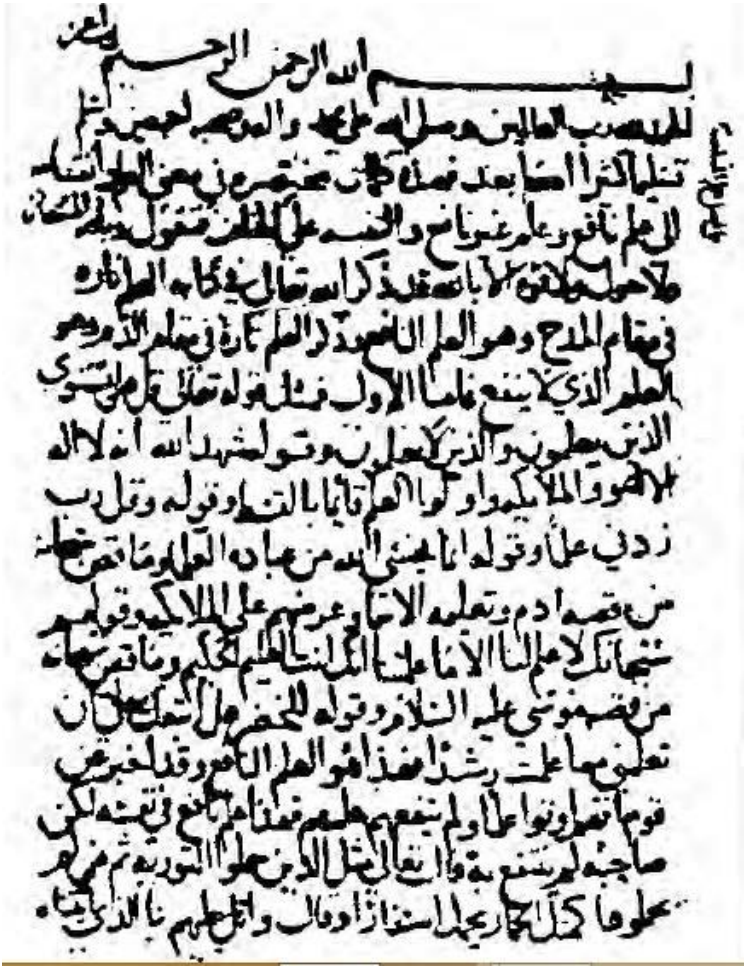

الورقة الأخيرة من المخطوطة (ش)

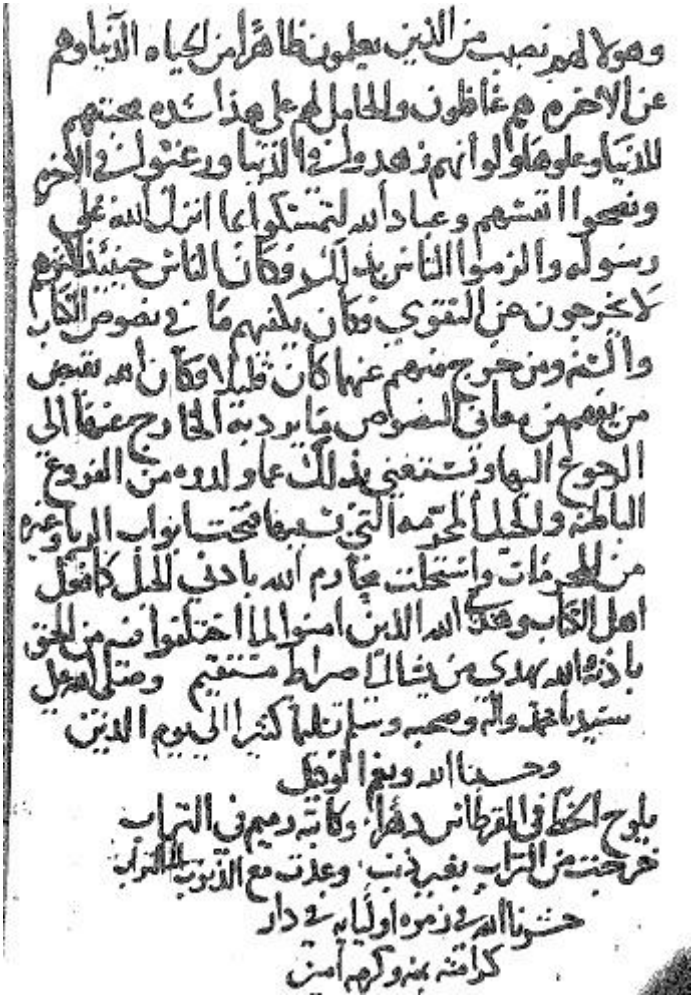

الورقة الأولى من المخطوطة (ل)

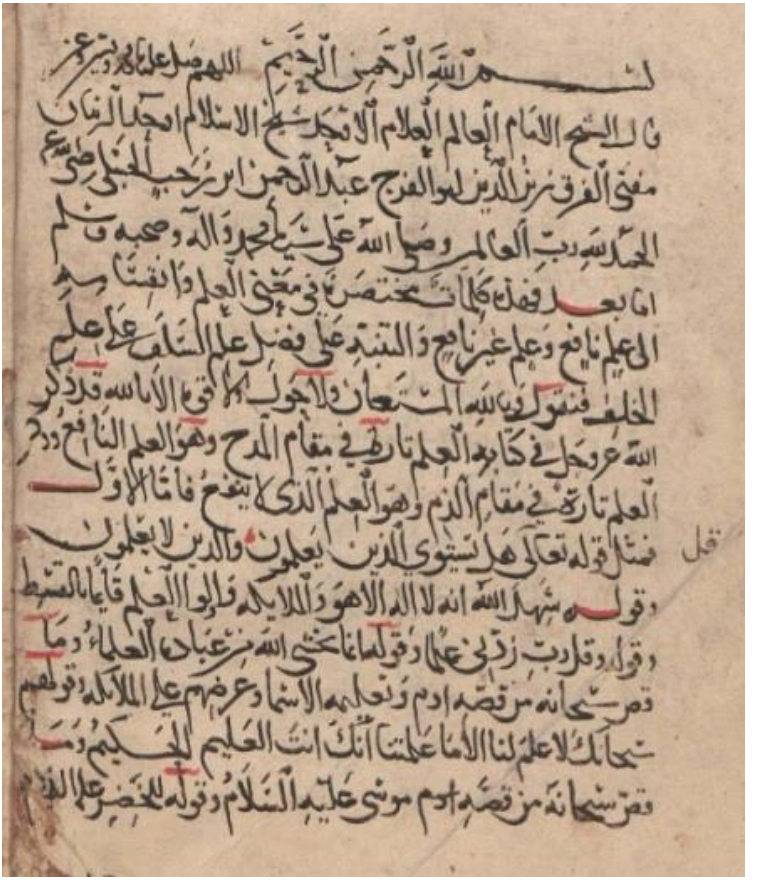

الورقة الأخيرة من المخطوطة (ل)

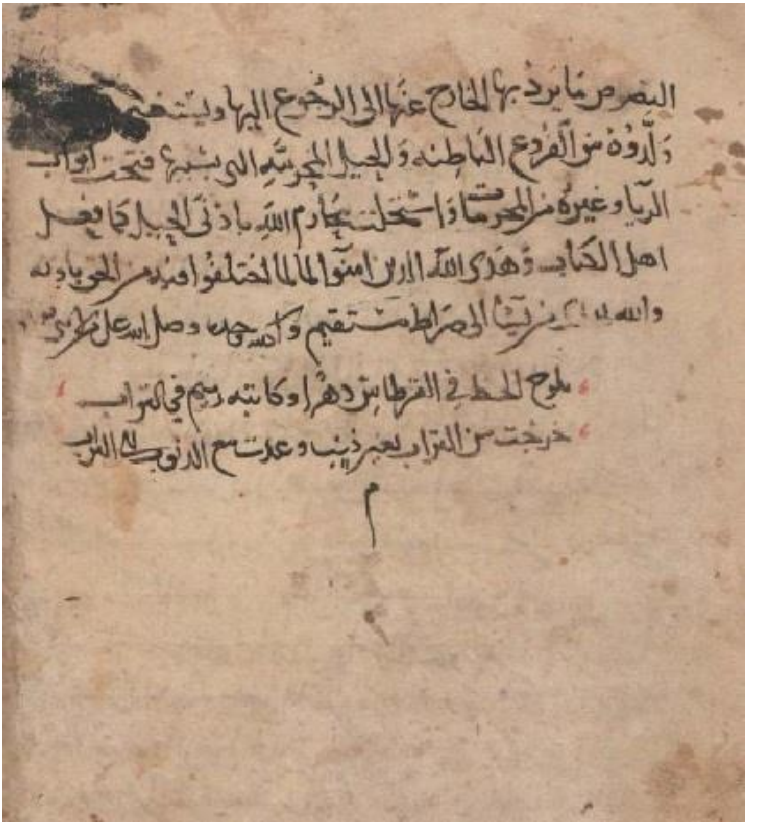

الورقة الأولى من المخطوطة (ف)

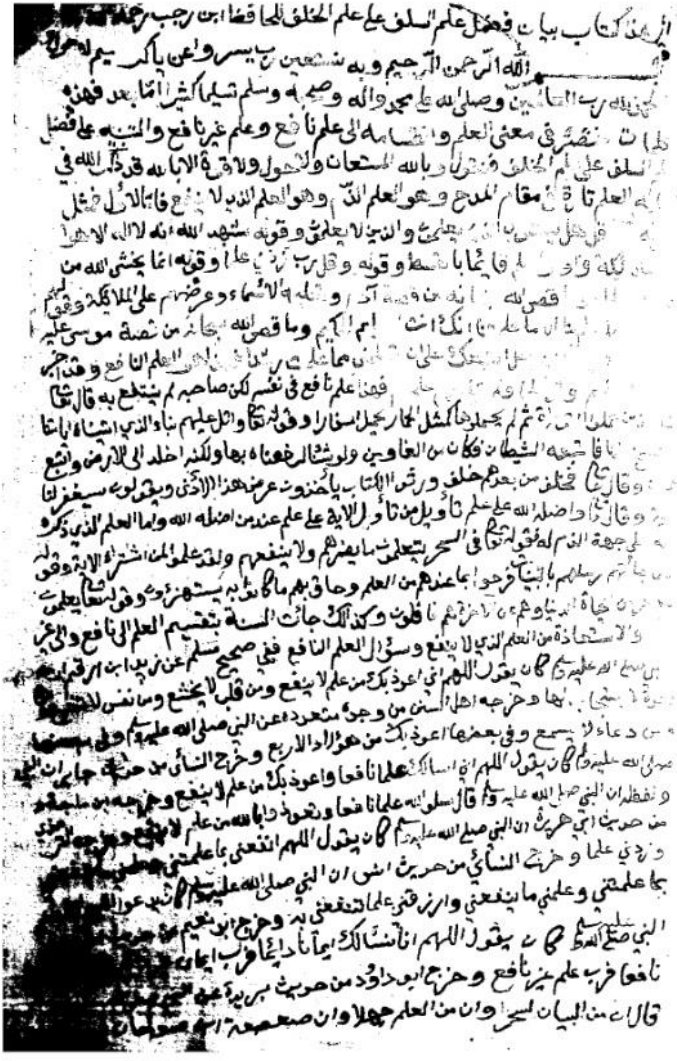

الورقة الأخيرة من المخطوطة (ف)

الورقة الأولى من المخطوطة (د)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا
أما بعد فهذه كلمات مختصرة في معنى العلم والتقسيمة الى علم نافع و
علم غير نافع والتنبيه على فضل علم السلف على علم الخلق فنقول
والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله قد ذكر الله
في كتابه العلم تارة في مقام المدح وهو العلم الذي ينفع وتارة في مقام
الذم وهو العلم الذي لا ينفع فأما الاول فمثل قوله تعالى قل هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط وقوله وقل
رب زدني علما وقوله انما يخشى الله من عباده العلماء وما قص الله سبحانه
من قصة آدم وتعليمه الاسماء وعرضهم على الملائكة وقولهم سبحانك لا علم
لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم وما قص الله سبحانه من قصة موسى
عليه السلام وقوله للخضر هل اتبعك على ان تعلمني مما علمت رشدا فهذا
هو العلم النافع وقد اخبر الله عن قوم انهم اتوا علما ولم ينفعهم علمهم
فهذا علم نافع في نفسه لكنه صاحبه لم ينتفع به قال تعالى مثل الذين حملوا
التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا وقال تعالى مثل الذين حملوا و
اتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان
من الغاوين ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه اخلد الى الارض واتبع هواه
وقال تعالى فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا
الادنى ويقولون سيغفر لنا وان يأتهم عرض مثله يأخذوه الم يؤخذ
عليهم ميثاق الكتاب الا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه والدار الآ
خرة خير الى آخر الآية وقال واضله الله على علم على تأويل من تأول الآية
على علم عند من اضله الله واما العلم الذي ذكره الله على جهة الذم له

الورقة الأخيرة من المخطوطة (د)

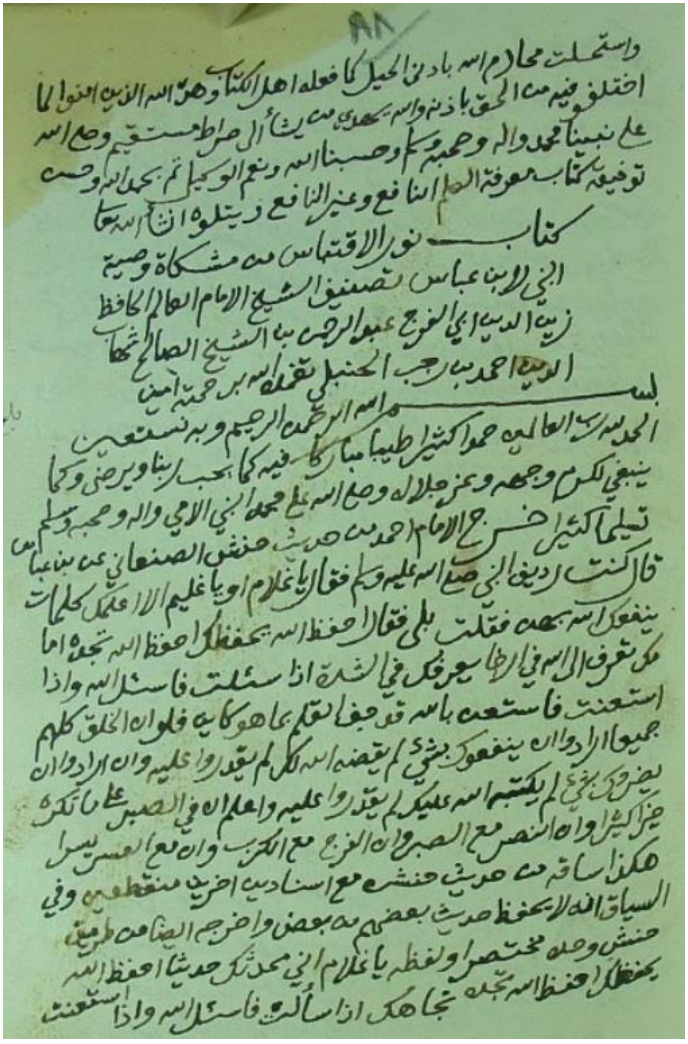

النَّصُّ المحَقَّق

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)، [وَبِهِ نَسْتَعِينُ(٢)، رَبِّ يَسِّرْ وأَعِنْ يَا كَرِيمُ] (٣).

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ(٤) وآلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ(٥) وسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا(٦).

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ كَلِمَاتٌ مُخْتَصَرَةٌ فِي مَعْنَى العِلْمِ وانْقِسَامِهِ إِلَى عِلْمٍ نَافِعٍ وعِلْمٍ غَيرِ نَافِعٍ، والتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الخَلَفِ.

فَنَقُولُ وبِاللهِ(٧) المُسْتَعَان، [وَعَلَيهِ التُّكْلانُ] (٨)، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بِاللهِ:

---

(١) البسملة غير موجودة في: (ل) ولا في المطبوعة.
(٢) زيادة: «وبه نستعين» في: (ف) و(د).
(٣) ما بين المعكوفتين زيادة في: (ف).
(٤) في (ل): «علىٰ سيدنا محمد».
(٥) «أجمعين» غير موجودة في: (ل).
(٦) «تسليمًا كثيرًا» غير موجودة في: (ل).
(٧) في (د): «والله».
(٨) ما بين المعكوفتين من (د).

أقسام العلم في كتاب الله من حيث المدح والذم

قَدْ ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ العِلْمَ تَارَةً فِي مَقَامِ المَدْحِ، وَهُوَ: **العِلْمُ النَّافِعُ**.(١)

وَذَكَرَ العِلْمَ(٢) تَارَةً فِي مَقَامِ الذَّمِّ، وَهُوَ: **العِلْمُ الَّذِي لا يَنْفَعُ**.

العلم المذكور في كتاب الله على جهة المدح

فَأَمَّا الأَوَّلُ: فَمِثْلُ قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾(٣) [الزمر:٩].

وقولِهِ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾(٤) [آل عمران:٨].

وقَولِهِ: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾ [ط:١١٤].

وقَولِهِ: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر:٢٨].

---

(١) في (د): «وهو العلم الذي ينفع». وقوله: «النافع، وذكر العلم تارة في مقام» ساقطة من (ف).

(٢) «وذكر العلم» ساقطة من (د) ومن المطبوعة.

(٣) أي: لا يستوي عند الله العالم الذي يعرف ربه ويخشاه، بالجاهل.

(٤) أي: شهد الله أنه المتفرد بالإلهية، وقَرَنَ شهادته بشهادة الملائكة وأهل العلم، علىٰ أجلِّ مشهود عليه، وهو توحيده تعالىٰ وقيامه بالعدل.

وَمَا قَصَّ [الله] (١) سُبْحَانَهُ مِن قِصَّةِ آدَمَ وَتَعْلِيمِهِ الأَسْمَاءَ، وَعَرْضِهِم عَلَى المَلائِكَةِ، وقَولِهِم: ﴿ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ [البقرة:٣٢].(٢)

وَمَا قَصَّ [الله] (٣) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِن قِصَّةِ مُوسَى عَلَيهِ السَّلامُ وَقَولِهِ للخَضِرِ: ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف:٦٦]، فَهَذَا هُوَ **العِلْمُ النَّافِعُ**.

من أوتي علمًا ولم ينتفع به

وَقَدْ أَخْبَرَ [الله] (٤) عَن قَومٍ أَنَّهُم أُوتُوا عِلْمًا وَلَمْ يَنْفَعْهُم عِلْمُهُم؛ فَهَذَا عِلْمٌ نَافِعٌ فِي نَفْسِهِ؛ لَكِنَّ صَاحِبَهُ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ.

قال تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [الجمعة:٥].

وقال تعالى: ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾ [الأعراف:١٧٥-١٧٦].

---

(١) زيادة لفظ الجلالة من (ف) و(د).
(٢) من قوله: وما قص سبحانه ... إلىٰ نهاية الآية غير موجود في: (ل).
(٣) زيادة لفظ الجلالة من (ف) و(د).
(٤) زيادة لفظ الجلالة من (د).

وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ﴾ الآية، [الأعراف:١٦٩].

وقال: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ﴾ [الجاثية:٢٣]، عَلَى تَأوِيلِ مَنْ تَأَوَّلَ الآيَةَ: عَلَى عِلْمٍ عِنْدَ مَن أضَلَّهُ اللهُ.

وأَمَّا العِلْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَى جِهَةِ الذَّمِّ لَهُ:

العلم المذكور في كتاب الله على جهة الذم

فَقَولُهُ في السِّحْرِ: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖ﴾[البقرة:١٠٢].

وقوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ٨٣﴾ [غافر:٨٣].

وقَولُه تَعَالى: ﴿يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ عَنِ ٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ غَٰفِلُونَ ٧﴾ [الروم:٧].

وَكذَلِكَ[1] جاءَت السُّنَّةُ بِتَقْسِيمِ العِلْمِ إلَى نَافِعٍ وإلَى غَيرِ نَافِعٍ، والاسْتِعَاذَةِ مِن العِلْمِ الَّذِي لا يَنْفَعُ، وَسُؤَالِ العِلْمِ النَّافِعِ.

(١) في المطبوعة: «ولذلك».

الأحاديث الواردة بتقسيم العلم إلى نافع وغير نافع.

فَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: عَنْ زَيد بنِ أَرْقَم أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ كان يقول[١]: «**اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا**»[٢].

وخَرَّجَهُ أَهْلُ السُّنَنِ مِن وُجُوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَن النَّبِيِّ ﷺ، وفي بَعْضِهَا: «**وَمِنْ دُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ**»[٣].

وَفِي بَعْضِهَا: «**أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعِ**»[٤].

وَخَرَّجَ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يقول: «**اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ**»[٥].

---

(١) في (د): «كان يدعو».

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٤٨)، والنسائي (٥٤٦٧)، وابن ماجه (٢٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه الترمذي (٣٤٨٢) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه النسائي (٥٤٧٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهو حديث صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي (٣٤٨٢) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه النسائي (٥٤٧٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح.

(٥) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٨١٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٢) وغيرهما، وهو حديث صحيح.

وخَرَّجَهُ ابنُ مَاجَهْ، وَلَفْظُهُ: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**سَلُوا اللهَ عِلْمًا نَافِعًا، وَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ**»(١).

وَخَرَّجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَزِدْنِي عِلْمًا**»(٢).

وخَرَّجَ النَّسَائِيُّ مِن حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو: «**اللهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَارْزُقْنِي عِلْمًا تَنْفَعُنِي بِهِ**»(٣).

وَخَرَّجَ أَبُو نُعَيم مِن حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ إيمَانًا دَائِمًا، فَرُبَّ إيمَانٍ غَير دَائِمٍ، وأَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، فَرُبَّ عِلْمٍ غَير نَافِعٍ**»(٤).

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٨٤٣)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٤٢)، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٩٩)، وابن ماجه (٢٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه زيادة: «**الحمد لله علىٰ كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار**» وإسناده ضعيف. ففيه: موسىٰ بن عُبيدة-وهو الرَّبَذِيّ-ضعفه الجمهور. لكن يشهد له ما بعده. وينظر: «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٤٢٩).

(٣) أخرجه النسائي في «السنن الكبرىٰ» (٧٨١٩)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٧٩)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٢٤١)، وقال الحاكم: صَحِيحٌ عَلَىٰ شَرْطِ مُسْلِمٍ. ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣١٥١).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٧٩) بلفظ: «**اللهم إني أسألك إيمانا دائما، وهديا قيما وعلما نافعا**»، وفي إسناده راوٍ مبهم.

وَخَرَّجَ أَبُو دَاودَ مِن حَدِيثِ بُرَيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا**[1]، **وَإِنَّ مِن العِلْمِ جَهْلاً**»[2].

وإن صَعْصَعَةَ بنَ صُوحَان فَسَّرَ قَولَهُ: «**إِنَّ مِنَ العِلْمِ جَهْلاً**»، أَنْ يَتَكَلَّفَ العَالِمُ إِلَى عِلْمِهِ مَا لا يَعْلَمُ فَيُجَهِّلهُ ذَلِكَ.

ويُفَسَّرُ أَيْضًا: بِأَنَّ العِلْمَ الَّذِي يَضُرُّ ولا يَنْفَعُ: جَهْلٌ؛ لأَنَّ الجَهْلَ بِهِ خَيرٌ مِن العِلْمِ بِهِ، فَإِذَا كَانَ الجَهْلُ بِهِ خَيرًا مِنْهُ فَهُو شَرٌّ مِن الجَهْلِ، وَهَذَا كَالسِّحْرِ وَغَيرِهِ مِن العُلُومِ المُضِرَّةِ فِي الدِّينِ أو فِي الدُّنْيَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَن النَّبِيِّ ﷺ تَفْسِيرُ بَعْضِ العُلُومِ الَّتِي لا تَنْفَعُ؛ فَفِي مَرَاسِيل أَبِي دَاودَ عَن زَيد بنِ أَسْلَمَ قَالَ: قِيلَ: يَا رسُولَ اللهِ، مَا أَعْلَمَ فُلانًا! قَالَ: «**بِمَ؟**» قَالُوا: بِأَنْسَابِ النَّاسِ، قَالَ: «**عِلْمٌ لا يَنْفَعُ، وَجَهَالَةٌ لا تَضُرُّ**»[3].

---

(١) في (ف): «لسحرًا». وهي موافقة لرواية «صحيح البخاري».

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠١٢)، وتمامه: «وإن مِن الشعرِ حكمًا، وإن من القول عِيالاً»، وإسناده ضعيف، إلا أن شطره الأول مخرَّج في «الصحيحين».

(٣) عزاه المزي في «تحفة الأشراف» (١٣/ ١٩٧) إلىٰ «مراسيل أبي داود»، ولم أجده في المطبوع من المراسيل، وأخرجه ابن وهب في «الجامع» (ص:٧٣)، وهو مرسل، والمرسل من أقسام الحديث الضعيف.

وخَرَّجَهُ أَبُو نُعَيمٍ فِي كِتَابِ: «رِيَاضَــةِ[١] المُتَعَلِّمِينَ»[٢] مِنْ حَـدِيـثِ بَقِيَّـةَ عَن ابْنِ جُرَيجٍ عَن عَطَـاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ مَرْفُوعًا.

وَفِيهِ أَنَّهُمْ قَالُوا: أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَنْسَــابِ العَرَبِ، وَأَعْلَمُ النَّاسِ بِالشِّــعْرِ، وبِمَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ العَرَبُ.[٣] وَزَادَ فِي آخِرِهِ: «**العِلْمُ ثَلاثَةٌ مَا خَلاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أو سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أو فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ**»[٤].

---

(١) في المطبوعة: «رياض». وهو خطأ.

(٢) وهو كتاب مخطوط لم يطبع بعدُ، فيما أعلم، وقيل: طبع جزءٌ منه بتخريج محمود الحداد، طبع دار العاصمة سنة ١٤٠٨ هـ. وهو كتاب معروف، ذكره غير واحد من العلماء، كالقاضي عياض في «الغنية» (ص:١٣٢)، وابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (ص:١٣٠).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٥٢) حديث رقم: (١٣٨٥)، بلفظ: دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَرَأَىٰ جَمْعًا مِنَ النّاسِ عَلَىٰ رَجُل فَقَالَ: «مَا هَذَا؟»، قَالوا: يَا رَسُولَ اللهِ رَجُل عَلّامَة قَالَ: «وَمَا الْعَلّامَةُ؟»، قَالوا: أَعْلَمُ النّاسِ بِأَنْسَابِ العَرَبِ وَأَعْلَمُ النّاسِ بِعَرَبِيَّةٍ، وَأَعْلَمُ النّاسِ بِشِعْرٍ، وَأَعْلَمُ النّاسِ بِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْعَرَبُ، فَقَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: «هَذَا عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهْل لَا يَضُرُّ»، وهو حديث ضعيف، ففيه بقية بن الوليد معروف بتدليس التسوية، وقد عنعن.

(٤) عزاه العراقي بتمامه في «التخريج الكبير» إلىٰ «رياضة المتعلمين» لأبي نعيم. وينظر: «تخريج الإحياء» للعراقي (١/ ١١٦).

وَهَذَا الإِسْنَادُ لا يَصِحُّ، وَبَقِيَّة دَلَّسهُ عَنْ غَيرِ ثِقَةٍ.

وآخِرُ الحَدِيثِ: خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ وابْنُ مَاجَه مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرو بْنِ العَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: «**الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْل: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ**»(١). وفي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ زِيَادٍ الإِفْرِيقِيُّ؛ وَفِيهِ ضَعْفٌ مَشْهُورٌ.(٢)

وَقَدْ وَرَدَ الأَمْرُ بِأَنْ يُتَعَلَّمَ مِنَ الأَنْسَابِ مَا تُوصَلُ بِهِ الأَرْحَامُ، مِن حَدِيثِ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «**تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ**».

خَرَّجَهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ والتِّرْمِذِيُّ.(٣)

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٨٥)، وابن ماجه (٥٤)، وغيرهما من حديث عبد الله ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ومداره علىٰ عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وعبد الرحمن بن رافع التنوخي، وهما ضعيفان.

(٢) قال أحمد بن حنبل: ليس بشيءٍ. وقال: منكر الحديث. وقال: يحيىٰ بن معين: ضعيف. وقال الجوزجاني: غير مَحْمُود فِي الحديث. وَقَال النَّسَائي: ضعيف. وينظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ١٠٦).

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٧٩)، وأحمد (٨٨٦٨)، وتمامه: «فَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الأَهْلِ، مَثْرَاةٌ فِي المَالِ، مَنْسَأَةٌ فِي الأَثَرِ»، وإسناده حسن. وانظر: «السلسلة الصحيحة» للألباني (٢٧٦). و**مَنْسَأَةٌ فِي الأَثَرِ**، أي: زيادة في العمر.

وَخَرَّجَهُ حُمَيد بْنُ زَنْجَويه مِن طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «**تَعلّمُوا مِنْ أنسَابكُمْ مَا تَصِلونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ ثُمَّ انْتَهُوا، وَتَعَلّمُوا مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مَا تُعْرِفونَ بِهِ كِتَابَ اللهِ ثُمَّ انْتَهُوا، وَتَعَلَّمُوا مِنَ النّجُومِ مَا تَهْتَدُونَ بِهِ فِي ظلمَاتِ الْبِرِّ وَالْبَحْرِ ثُمَّ انْتَهُوا**»(١). وفي إسْنَادِ رِوَايَتِهِ ابنُ لَهِيعَةَ.(٢)

الآثار الواردة في حكم تعلم النجوم ومنازل القمر والأنساب.

وَخَرَّجَ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ نُعَيم بْنِ أَبِي هِنْد قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (تَعَلَّمُوا مِن النّجُومِ مَا تَهْتَدُونَ بِهِ فِي بَرِّكُمْ وَبَحْرِكُم ثُمَّ أَمْسِكُوا، وَتَعَلّمُوا مِن النِّسْبَةِ مَا تَصِلُون بِهِ أَرْحَامَكُم، وَتَعَلّمُوا مَا يَحِلّ لَكُم مِن النِّسَاءِ وَيَحْرُمُ عَلَيكُمْ، ثُمَّ انْتَهُوا)(٣).

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٢٣٨) برقم (١٥٩٤)، وإسناده ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة.

(٢) عَبد اللهِ بن لَهِيعَة بن عقبة بن فرعان المِصْرِي الفقيه، قاضي مصر، كان يحدِّث من كتبه، فاحترق داره سنة ١٧٠هـ، فحدّث من حفظه، ولم يكن متقنًا، فانحط عن رتبة الاحتجاج عند الأئمة، ولكنَّه عدْل في نفسه، مات بمصر في نصف ربيع الأول، سنة ١٧٤هـ. وينظر: «سير اعلام النبلاء» (٨/ ١١).

(٣) أخرج شطره الأول بلفظه المذكور: حرب الكرماني في «مسائله» (ص: ٥٩٥)، من طريق نعيم بن أبي هند الأشجعي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونعيم لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٢٤٠) (٢٥٦٤٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٧٩١) (١٤٧٤) بلفظ: (تعلموا من النجوم ما تهتدون به في ظلمات البر والبحر، ثم أمسكوا) من طريق أبي نضرة المنذر بن مالك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأبو نضرة لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه هناد بن السري في «الزهد» (٢/ ٤٨٧) بلفظ: (تعلموا من النجوم ما تهتدون بها، وتعلموا من الأنساب ما تواصلون بها) من طريق عمارة بن القعقاع الضبي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعمارة هذا لم يدرك عمر، والخلاصة أن الأثر لا يصح؛ لانقطاعه.

وَرَوَى مِسْعَرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ ﷺ: (تَعَلَّموا من النُّجوم ما تَعرِفون بِهِ القِبلَةَ والطَّريق)(١).

وَكَانَ النَّخَعِيُّ لا يَرَى بَأسًا أنْ يَتَعَلَّمَ الرَّجُلُ مِن النُّجُومِ مَا يَهْتَدِي بِهِ.(٢)

وَرَخَّصَ فِي تَعَلّمِ مَنَازِلِ القَمَرِ أحْمَدُ وَإسْحاقُ، نَقَلَهُ عَنْهُمَا حَرْبٌ.

زَادَ إسْحَاقُ(٣): وَيَتَعَلَّمُ مِن أسْمَاءِ النُّجُومِ مَا يَهْتَدِي بِهِ.(٤)

---

(١) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (ص: ٥٩٥) برقم: (١٣٠٧) من طريق محمد بن عُبَيد الله، عن عُمَر بن الخطاب ﷺ، وإسناده ضعيف؛ لانقطاعه، فمحمد بن عبيد الله وكنيته أبو عون الثقفي، لم يسمع من عمر بن الخطاب ﷺ. وينظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٦٤٧)، وحرب الكرماني في «مسائله» (ص:٥٩٥)، من طريق منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي، وهو أثر صحيح.

(٣) قوله: «ذكره عنهما حرب، زاد إسحاق» ساقط من المطبوعة.

(٤) ذكر ذلك عنهما: حرب الكرماني في «مسائله» (ص:٥٩٥)، وابن تيمية في «شرح العمدة – كتاب الصلاة» (٥٥٣).

وَكَرِهَ قَتَادَةُ تَعَلّمَ مَنَازِلِ القَمَرِ، ولَمْ يُرَخِّصْ ابنُ عُيَيْنَةَ فِيهِ. ذَكَرَهُ حَرْبٌ[١] عَنْهُمَا.[٢]

وَقَالَ طَاوُوسٌ: (رُبَّ نَاظِرٍ فِي النُّجُومِ وَمُتَعَلِّمٍ حُرُوفَ[٣] أَبِي جَادٍ[٤] لَيسَ لَهُ عِندَ اللهِ خَلاقٌ)[٥].

خَرَّجَهُ حَرْبٌ[٦]، وَخَرَّجَهُ حُمَيد بنُ زَنْجَويه مِن رِوَايَةِ طَاوُسٍ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ.[٧]

---

(١) (حرب) ساقطة من: (ل).

(٢) أخرج ذلك عنهما: حرب الكرماني في «مسائله» (ص: ٥٩٥) وإسناد أثر قتادة جيد.

(٣) «حروف» ساقطة من (ف).

(٤) هي الحروف المعروفة المركب منها الكلام، إلا إنه اختص علم النجم وتواضع أهله عليها في حسابه. «التنوير شرح الجامع الصغير» (٦/ ٢٢٧).

(٥) قال المناوي: (لانشغاله بما فيه اقتحام خطر وخوض جهالة، وأقل أحواله أنه خوض في فضول لا يعني، وتضييع للعمر الذي هو أنفس بضاعة الإنسان بغير فائدة، وذلك غاية الخسران، وهذا محمول علىٰ علم التأثير لا التسيير) «فيض القدير» (٤/ ١٧).

(٦) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (ص: ٥٩٥) وفي إسناده محمد بن مسلم الطائفي، فيه لين، ويخطئ إذا حدث من حفظه.

(٧) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤١) (١٠٩٨٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا. وفي إسناده: خالد بن يزيد العمري، وهو كذاب، لذلك قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: موضوع. وانظر: «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦٠٩) (٤١٧).

وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى عِلْمِ التَّأثِيرات[١] لا عِلْم التَّسْييرِ، فَإنَّ عِلْمَ التَّأثِيرِ بَاطِلٌ مُحَرَّمٌ، وَفِيهِ وَرَدَ الحَدِيثُ المَرْفُوعُ: «**وَمَن اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجُومِ فَقَد اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ**»، خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِن حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا.[٢]

وَخَرَّجَ أَيْضًا مِن حَدِيثِ قُبَيصَةَ مَرْفُوعًا: «**الْعِيَافَةُ، وَالطِّيَرَةُ، وَالطَّرْقُ مِنَ الجِبْتِ**»[٣].

والعِيَافَةُ: زَجْرُ الطَّيرِ.[٤]

وَالطَّرْقُ: الخَطُّ في الأَرْضِ.[٥]

---

(١) في (د) والمطبوعة: «التأثير».

(٢) أخرجه أبو داود، (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٧٢٦)، وصحح إسناده ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٣٥/ ١٩٣)، والعراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ١٤٤)، وأحمد شاكر في «تحقيق مسند أحمد» (٤/ ٣٠٢).

(٣) أخرجه أبو داود، (٣٩٠٧)، وأحمد (١٥٩١٥) وغيرهما، وإسناده ضعيف. وانظر: «ضعيف الجامع» (٣٩٠٠).

والطيرة: هي التشاؤم بأسماء الطيور وأصواتها وممرها عند تنفيرها كما يتشاءم بالعقاب ويستدل به علىٰ العقوبة وبالغراب علىٰ الغربة.

(٤) وهو أن يتيمن أو يتشاءم بطيرانه؛ فإن طار إلىٰ جهة اليمين تيمن، وإن طار إلىٰ جهة اليسار تشاءم.

(٥) وقيل: الضرب بالحصىٰ.

فَعِلْمُ تَأْثِيرِ النُّجُومِ بَاطِلٌ مُحَرَّمٌ، وَالعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ كَالتَّقَرُّبِ إِلَى النُّجُومِ، وَتَقْرِيبِ القَرَابِينَ لَهَا كُفْرٌ.

وَأَمَّا عِلْمُ التَّسْيِيرِ: فَإِذَا تَعَلَّمَ مِنْهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيهِ للاهْتِدَاءِ وَمَعْرِفَةِ القِبْلَةِ والطُّرُقِ؛ كَانَ جَائِزًا عِنْدَ الجُمْهُورِ.

وَمَا زَادَ عَلَيهِ فَلا حَاجَةَ إِلَيهِ، وَهُوَ يشْغلُ عَمَّا هُو أَهَمُّ مِنْهُ، وَرُبَّمَا أَدَّى التَّدْقِيقُ فِيهِ إِلَى إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِمَحَارِيبِ المُسْلِمِينَ فِي أَمْصَارِهِم، كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ كَثِيرًا مِن أَهْلِ هَذَا العِلْمِ قَدِيمـًا وَحَدِيثـًا، وَذَلِكَ يُفْضِي إِلَى اعْتِقَادِ خَطَأ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ فِي صَلاتِهِم فِي كَثِيرٍ مِن الأَمْصَارِ، وَهُو بَاطِلٌ.

وَقَدْ أنكَرَ الإِمَامُ أَحْمَدُ الاسْتِدْلالَ بِالجَدْيِ، وَقَالَ: إِنَّمَا وَرَدَ: «**مَا بَينَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ**»(١).

يَعْنِي: لَمْ يَرِد اعْتِبَارُ الجَدْيِ وَنَحْوِهِ مِنَ النُّجُومِ.

وَقَدْ أنكَرَ ابنُ مَسْـعُودٍ عَلَى كَعْبٍ قَوْلَـهُ: (إِنَّ الفلـكَ تَدُورُ)، وأَنْكَرَ ذَلِكَ مَالِكٌ وَغَيرُهُ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٤)، وابن ماجه (١٠١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسـن صـحيح. ووافقه الشـوكاني في «نيل الأوطار» (٢/ ١٧٩)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٩٢).

وأنكَرَ الإمَامُ أحْمَدُ عَلَى المُنَجِّمِينَ قَولَهُم: إنَّ الزَّوَالَ يَخْتَلِفُ فِي البُلْدَانِ.

وَقَدْ يَكُونُ إنْكَارُهُم أو إنكَارُ بَعْضِهِم لِذَلِكَ؛ لأنَّ الرُّسُلَ لَمْ تَتَكَلَّمْ فِي هَذَا-وإن كَانَ أهْلُهُ يَقْطَعُونَ بِهِ-، وأنَّ الاشْتِغَالَ[1] بِهِ رُبَّمَا أدَّى إلى فَسَادٍ عَرِيضٍ.

وَقَد اعْتَرَضَ بَعْضُ مَن كَانَ يَعْرِفُ هَذَا عَلَى حَدِيثِ النُّزُولِ ثُلُثَ اللَّيلِ الآخِرِ[2]، وَقَالَ: ثُلُثُ اللَّيلِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ البُلْدَانِ، فَلا يُمْكِنُ أنْ يَكُونَ النُّزُولُ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ.

وَمَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِن دِينِ الإسْلامِ قُبْحُ هَذَا الاعْتِرَاضِ، وأنَّ الرَّسُولَ ﷺ أو خُلَفَاءَهُ الرَّاشِدِينَ لَو سَمِعُوا مَن يَعْتَرِضُ بِهِ لَمَا نَاظَرُوهُ، بَلْ بَادَرُوا إلَى عُقُوبَتِهِ وإلحَاقِهِ بِزُمْرَةِ المُخَالِفِينَ المُنَافِقِينَ المُكَذِّبِينَ.

---

(١) في المطبوعة: «وإن كان الاشتغال»، والمثبت هو الصواب.

(٢) يشير إلىٰ ما جاء عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَىٰ ثلث اللَّيْلِ الآخِرُ يَقول: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ**» رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

ذم التوسع في بعض العلوم كالأنساب واللغة والحساب.

وَكَذَلِكَ التَّوَسُّعُ فِي عِلْمِ الأنسَابِ، هُوَ مِمَّا لا يُحْتَاجُ إِلَيهِ، وَقَد سَبَقَ عَن عُمَرَ وغَيرِهِ النَّهْيُ عَنْهُ، مَعَ أنَّ طَائِفَةً مِن الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ كَانُوا يَعْرِفُونَهُ وَيَعْتَنُونَ بِهِ.

وَكَذَلِكَ التَّوَسُّعُ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ لُغَةً وَنَحْوًا؛ هُو مِمَّا يَشْغلُ عَن العِلْمِ الأهَمِّ، والوُقُوفُ مَعَهُ يَحْرِمُ عِلْمًا نَافِعًا.

وَقَدْ كَرِهَ القَاسِمُ بنُ مُخَيْمِرَةَ عِلْمَ النَّحْوِ(١)، وَقَالَ: (أَوَّلُهُ شُغْلٌ وآخِرُهُ بَغْيٌ)(٢)، وَأَرَادَ بِهِ التَّوَسُّعَ فِيهِ.(٣)

وَكذَلِكَ كَرِهَ أَحْمَدُ التَّوَسُّعَ فِي مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ وَغَرِيبِهَا، وَأَنْكَرَ عَلَى أَبِي عُبَيدٍ(٤) تَوَسُّعَهُ فِي ذَلِكَ، وقال: هُوَ يشْغلُ عَمَّا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ.(٥)

---

(١) في (ف): «النجوم». وهو خطأ.

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (ص:٩١) برقم (١٥٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ٢٦٧)، وفي إسناده الوليد بن مسلم، وكان كثير التدليس والتسوية، وقد عنعن ولم يصرح بالتحديث.

(٣) انتقد هذه المقالة أبو جعفر النحاس في كتابه «عمدة الكتاب» (ص:٣٥) فقال: (فقوله: «أوله شغل وآخره بغيٌ» كلامٌ لا معنىٰ له؛ لأن أول الفقه شغل، وأول الحساب شغل، وآخره بغيٌ، وكذا أوائل العلوم، أفترىٰ الناس تاركين العلوم من أجل أن أولها شغل؟! وقوله: «وآخره بغيٌ» إن كان يريد به أن صاحب النحو إذا حذقه صار فيه زهوٌ واستحقر من يلحن، فهذا موجودٌ في غيره من العلوم من الفقه وغيره في بعض الناس، وإن كان مكروهًا) اهـ.

(٤) في المطبوعة: «أبو عبيدة» وهو خطأ. وأبو عبيد هو: القاسم بن سلَّام.

(٥) ذكره المؤلف في «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٤٦).

وَلِهَذَا يُقَالُ: إنَّ العَرَبِيَّةَ في الكَلامِ كَالمِلْحِ في الطَّعَامِ.

يَعْنِي[١]: أَنَّهُ يُؤخَذُ مِنْهَا مَا يُصْلِحُ الكَلَامَ كَمَا يُؤْخَذُ مِن المِلْحِ مَا يُصْلِحُ الطَّعَامَ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُفْسِدُهُ.

وَكَذَلِكَ عِلْمُ الحِسَابِ، يُحْتَاجُ مِنْهُ إلى مَا يُعْرَفُ بِهِ حِسَابُ مَا يُنْتَفَعُ[٢] [بِهِ] [٣]؛ مِن قِسْمَةِ الفَرَائِضِ والوَصَايَا والأَمْوالَ الَّتِي تُقَسَّمُ بَينَ المُسْتَحِقِّينَ لَهُمَا، وَالزَّائِدُ عَلَى ذَلِكَ مِمَّا لا يُنْتَفَعُ بِهِ إلا في مُجَرَّدِ رِيَاضَةِ الأَذْهَانِ وصقَالِهَا لا حَاجَةَ إلَيهِ ويَشْغَلُ عَمَّا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ.

المحدثات من العلوم؛ كعلم الكلام والخوض في القدر.

وَأَمَّا مَا أُحْدِثَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ مِن العُلُومِ الَّتِي تَوَسَّعَ فِيهَا أَهْلُهَا، وَسَمَّوهَا عُلُومًا، وَظَنُّوا أَنَّ مَن لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا فَهُو جَاهِلٌ أو ضَالّ؛ فَكُلُّهَا بِدْعَةٌ، وَهِيَ مِنْ مُحْدَثَاتِ الأُمُورِ المَنْهِيِّ عَنْهَا.

فَمِنْ ذَلِكَ: مَا أَحْدَثَتْهُ المُعْتَزِلَةُ مِنَ الكَلامِ في القَدَرِ وضَرْبِ الأَمْثَالِ للهِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ الخَوضِ في القَدَرِ.

---

(١) (يعني): ساقطة من: (ل) و(ف).

(٢) في (د) والمطبوعة: «ما يقع» والمثبت من الباقي، وهو الأنسب للسياق واللحاق.

(٣) ما بين المعكوفتين من: (ل).

وفي [صَحِيحَ][(١)] ابنِ حِبَّانَ، والحَاكِم عَن ابنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعـًا: «**لَا يَزَالُ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُوَافِيًا ومُقَارِبًا مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي الْوِلْدَانِ[(٢)] وَالْقَدَرِ**»[(٣)].

وَقَدْ رُوِيَ مَوقُوفًا، وَرَجَّحَ بَعْضُهُم وَقْفَهُ.[(٤)]

وخَرَّجَ البَيهَقِيُّ مِن حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعـًا: «**إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا، وإِذَا ذُكِرَ النّجُومُ فَأَمْسِكُوا**»[(٥)].

---

(١) في (ش): «صحيحي»، والمثبت من الباقي، وهو الأنسب؛ لأن إطلاق لفظ: «صحيح» علىٰ مستدرك الحاكم فيه نظر عند أهل الحديث.

(٢) قال الحافظ ابن حبان: «الولدان» أراد به أطفال المشركين، وما مآلهم في الآخرة. «موارد الظمآن» للهيثمي (٦/ ٦٤).

(٣) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٥/ ١١٨) (٦٧٢٤) بلفظ: «موائمًا أو مقاربًا»، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٨) (٩٣) بلفظ: «مؤامرًا-أو قال: مقاربًا»، والطبراني في «الأوسط» (٤/ ٢٤١) (٤٠/ ٨٦) بلفظ: «متقاربًا أو مواتيًا». قال الحاكم: صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولا نعلم له علة. ووافقه الذهبي. وقال ابن القيم في «تهذيب السنن» (١٢/ ٤٩٠): في القلب من رفعه شيء. وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٥١٥).

(٤) أخرجه الفريابي في «القدر» (ص:٢٠٣) موقوفًا علىٰ ابن عباس رضي الله عنه، بإسناد صحيح.

(٥) أخرجه البيهقي في «القضاء والقدر» (ص:٢٩١) من طريق مسهر عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا. وقال: تفرّد بِهِ مسْهر بْن عَبْد المَلِك بِإِسْنَادِهِ هَذا، وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِر، وَثوْبان كذلِك مَرفوعًا، وفِي أَسانِيده ضَعْف.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ وُجُوهٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي أَسَانِيدِهَا مَقَالٌ.(١)

وَرُوِيَ عَن ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِمَيمُون بْنِ مِهْرَانٍ: (إِيَّاكَ والنَّظَرَ فِي النُّجُومِ فَإِنَّهَا تَدْعُو إِلَى الكَهَانَةِ، وإِيَّاكَ(٢) وَالقَدَرَ فَإِنَّهُ يَدْعُو(٣) إِلَى الزَّنْدَقَةِ، وإِيَّاكَ وَشَتْمَ أَحَدٍ مِن أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيُكِبَّكَ اللهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِكَ)(٤)، وَخَرَّجَهُ أَبُو نُعَيمٍ مَرْفُوعًا، وَلا يَصِحُّ رَفْعُهُ.

وجوه النهي عن الخوض في القدر.

وَالنَّهْيُ عَنِ الخَوضِ فِي القَدَرِ يكُونُ عَلَى وجُوهٍ:

مِنْها: ضَرْبُ كِتَابِ اللهِ بَعْضِهِ بِبَعضٍ؛ فَينزِعُ المُثْبِتُ للقَدَرِ بآيةٍ، والنَّافِي لَهُ بِأُخْرَى، وَيَقَعُ التَّجَادُلُ فِي ذَلِكَ، وَهَذَا قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ مِن

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٠٨) من طريق البيهقي السابق. وأخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٤٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١/ ١٤٢)، من طريق أَبي قحْذم عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مرفوعًا. وفيه انقطاع. وقد صححه الألباني بطرقه في «الصحيحة» (٣٤).

(٢) «وإياك» ساقطة من المطبوعة.

(٣) في (ل): «يدعُ». وفي (ش) و(ف) و(د): «يدعوا». والمثبت هو الأصح.

(٤) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٤/ ٧٠٠)، من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس رضي الله عنه. وفي إسناده نعيم بن حماد، وهو صدوق يخطئ كثيرًا، كما قال الحافظ في «التقريب» (ص:٥٦٤). وأخرجه ابن المقرئ في «معجمه» (ص:٢٥٠) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه.

ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ[١]، وَهَذَا مِن جُمْلَةِ الاخْتِلافِ فِي القُرْآنِ والمِرَاءِ فِيهِ، وَقَدْ نُهِي عَن ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: الخَوضُ فِي القَدَرِ إثبَاتًا ونَفْيًا بِالأَقْيِسَةِ العَقْلِيَّةِ؛ كَقَولِ القَدَرِيَّةِ[٢]: لَو قَدَّرَ وَقَضَى ثُمَّ عَذَّبَ كَانَ ظَالِمًا!

وقَولِ مَن خَالَفَهُم[٣]: إنَّ اللهَ جَبَرَ العِبَادَ عَلَى أَفْعَالِهِم، ونَحْو ذَلِكَ.

وَمِنْهَا: الخَوضُ فِي سِرِّ القَدَرِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ عَن عَلِيٍّ وغَيرِهِ مِن السَّلَفِ؛ فَإِنَّ العِبَادَ لا يَطَّلِعُونَ عَلَى حَقِيقَةِ ذَلِكَ.

وَمِن ذَلِكَ -أَعْنِي: مُحْدَثَاتِ الأُمُورِ-: مَا أَحْدَثَهُ المُعْتَزِلَةُ وَمَن حَذَا حَذْوَهُم مِن الكَلامِ فِي ذَاتِ اللهِ تَعَالَى

---

(١) يشير إلىٰ ما جاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺ علىٰ أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: «بهذا أمرتم، أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم» أخرجه ابن ماجه (٨٥)، وأحمد (٦٦٦٨)، وإسناده حسن.

(٢) هم نفاة القدر، الذين يقولون: إن الأمر مستأنف، وإن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد حدوثها. تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

(٣) وهم الجبرية، الذين يقولون: إن الله جبر العباد علىٰ أفعالهم، وإن العباد لا اختيار لهم ولا إرادة، وإن الفاعل لكل شيء هو الله.

وَصِفَاتِهِ بِأَدِلَّةِ العُقُولِ، وَهُو أَشَدُّ خَطَرًا مِن الكَلامِ فِي القَدَرِ؛ لأنَّ الكَلامَ فِي القَدَرِ كَلامٌ فِي أَفْعَالِهِ، وَهَذَا كَلامٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ.

أقسام نفاة الصفات من المعتزلة وغيرهم

وَانقَسَمَ(١) **هَؤلاءِ إِلَى قِسْمَينِ:**

أَحَدهمَا: مَن نَفَى كَثِيرًا مِمَّا وَرَدَ بِهِ الكِتَابُ والسُّنَّةُ مِن ذَلِكَ؛ لاسْتِلْزَامِهِ عِنْدَهُ التَّشْبِيهَ بِالمَخْلُوقِينَ؛ **كَقَولِ المُعْتَزِلَةِ**: لَو رُئِيَ لَكَانَ جِسْمًا؛ لأنَّهُ لا يُرَى إلا فِي جِهَةٍ. **وَقَولِهِم**: لَو كَانَ لَهُ كَلامٌ يُسْمَعُ لَكَانَ جِسْمًا. وَوَافَقَهُم مَن نَفَى الاسْتِوَاءَ، فَنَفَوهُ لِهَذِهِ الشُّبْهَةِ.

وَهَذَا طَرِيقُ المُعْتَزِلَةِ والجَهْمِيَّةِ، وَقَد اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى تَبْدِيعِهِم وَتَضْلِيلِهِم، وَقَد سَلكَ سَبِيلَهُم فِي بَعْضِ الأمُورِ كَثِيرٌ مِمَّنِ انْتَسَبَ إِلَى السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ.

والثَّانِي: مَنْ رَامَ إِثْبَاتَ ذَلِكَ بِأَدِلَّةِ العُقُولِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ بِهَا الأثَرُ، وَرَدَّ عَلَى أولئِكَ مَقَالَتَهُم كَمَا هِي طَرِيقَةُ مُقَاتِل بنِ

(١) في (ل): «ويقسَّم». وفي المطبوعة: «وينقسم».

سُلَيمَانَ[١] وَمَنْ تَابَعَهُ كَنُوحِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ[٢]، وَتَابَعَهُم طَائِفَةٌ مِن المُحَدِّثِينَ قَدِيمـًا وَحَدِيثـًا، وَهُو أَيْضـًا مَسْلَكُ الكَرَّامِيَّةِ[٣]؛ فَمِنْهُم مَنْ أَثْبَتَ لإِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الجِسْمَ، إِمَّا لَفْظًا وإِمَّا مَعْنىً، ومِنْهُم مَن أَثْبَتَ للهِ صِفَاتٍ لَم يَأتِ بِهَا الكِتَابُ والسُّنَّةُ؛ كَالحَرَكَةِ وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا هِيَ عِنْدَهُ لازِمُ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ.

وَقَدْ أَنْكَرَ السَّـلَفُ عَلَى مُقَاتِلَ قَوْلَهُ فِي رَدِّهِ عَلَى جَهْمٍ بِأَدِلَّةِ العَقْلِ وَبَالَغُوا فِي الطَّعْنِ عَلَيهِ، وَمِنْهُم مَن اسْـتَحَلَّ قَتْلَهُ، مِنْهُم: مَكِيُّ بنُ إِبْرَاهِيمَ[٤]؛ شَيخُ البُخَارِيِّ، وَغَيرُهُ.

---

(١) مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي، البلخي، كان إمامًا في التفسير إلا أنّه كان متروك الحديث. توفي سنة (١٥٠هـ). «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٧٩).

(٢) نوح بن يزيد (أبي مريم) بن جعونة المروزي، أبو عصـمة، قاضـي مرو، ويلقب بالجامع؛ لجمعه علومًا كثيرة، وكان مرجئًا، مطعونًا في روايته الحديث. قال أبو حاتم: متروك الحديث. «تهذيب الكمال» (٣٠/ ٥٦).

(٣) هم أصحاب محمد بن كرام، الذي توفي سنة (٢٥٥هـ)، ومن معتقداتهم: أن الإيمان قول باللسـان فقط، ولا يزيد ولا ينقص، وأن مرتكب الكبيرة كامل الإيمان، وإطلاق لفظ الجسـم علىٰ الله تعالىٰ، وإثبات الجهة له، وجواز قيام الحوادث بذات الله تعالىٰ. «الملل والنحل» (١/ ١٠٨).

(٤) مكي بن إبراهيم بن بشـير بن فرقـد، وقيـل: بن فرقـد بن بشـير، التميمي الحنظلي، أبو السـكن البلخي، الحافظ، قال العجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصـدق. وقال النسـائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة مأمون. توفي سـنة (٢١٥هـ) «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٢٩٣).

مذهب السلف في إثبات الصفات.

والصَّوَابُ: مَا عَلَيهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِن إمْرَارِ آيَاتِ الصِّفَاتِ وأحَادِيثِهَا كَمَا جَاءَتْ مِن غَيرِ تَفْسِيرٍ لَهَا(١)، وَلا تَكْيِيفٍ(٢) ولا تَمْثِيلٍ(٣)، وَلا يَصِحُّ مِن أحَدٍ مِنْهُم خِلافُ ذَلِكَ البَتَّةَ، خُصُوصـًا: الإمَام أحْمَد، ولا خَوْضٍ في مَعَانِيهَا، ولا ضَرْبِ مَثَلٍ مِن الأمثَالِ لَهَا، وإن كَانَ بَعْضُ مَن كَانَ قَرِيبـًا مِن زَمَنِ أحْمَدَ؛ فِيهِم مَن فَعَل شَيئـًا مِن ذَلِكَ اتِّبَاعـًا لِطَرِيقَةِ مُقَاتِلَ فَلا يُقْتَدى بِهِ في ذَلِكَ، إنَّمَا الاقْتِدَاءُ بِأَئِمَّةِ الإسْلام كَابْنِ المُبَارَكِ، وَمَالِك، وَالثَّوْرِيِّ، والأوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأحْمَدَ، وإسَحَاقَ، وَأبِي عُبَيدٍ، ونَحْوِهِم.

---

(١) أي: من غير تفسير لها بما يخالف ظاهرها، وهو التأويل المذموم الذي حقيقته التحريف.

(٢) **التكييف**: هو: جعل الشيء علىٰ حقيقة معينة من غير أن يقيدها بمماثل. وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل، أما السمع: فمنه قوله تعالىٰ: (وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا) [طه:١١٠]، وأما العقل: فلأن الشيء لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته أو العلم بنظيره المساوي له، أو بالخبر الصادق عنه، وكل هذه الطرق منتفية في كيفية صفات الله عز وجل، فوجب بطلان تكييفها. ينظر: «موسوعة العقيدة في موقع الدرر السنية».

(٣) **التمثيل**: هو اعتقاد المثبت أن ما أثبته من صفات الله تعالىٰ مماثل لصفات المخلوقين، وهذا اعتقاد باطل بدليل السمع والعقل، أما السمع فمنه قوله تعالىٰ: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) [الشورىٰ:١١]، وأما العقل: فلأنه قد عُلم بالضرورة أن بين الخالق والمخلوق تباينـًا في الذات، وهذا يستلزم أن يكون بينهما تباين في الصفات. ينظر: «موسوعة العقيدة في موقع الدرر السنية».

وَكُلّ هَؤُلاءِ لا يُوجَدُ في كَلامِهِم شَـيءٌ مِنْ جِنْسِ كَلامِ المُتَكَلِّمِينَ فَضْـلاً عَن كَلامِ الفَلاسِـفَةِ، وَلَم يَدْخُلْ ذَلِكَ في كَلامِ مَن سَلِمَ مِن قَدْحٍ وَجَرْحٍ.(١)

وَقَدْ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: كُلُّ مَنْ كَانَ عِندَهُ عِلْمٌ فَلَمْ يَصُنْ عِلْمَهُ وَاحْتَاجَ في نَشْرِهِ إِلَى شَيءٍ مِنَ الكَلامِ فَلَسْتُم منْهُ.

ما أحدثه فقهاء أهل الرأي من العلوم

وَمِنْ ذَلِكَ -أَعْنِي: مُحْدَثَاتِ العُلُومِ-: مَا أَحْدَثَهُ فُقَهَاءُ أَهْلِ الرَّأي مِن ضَـوَابِطَ وَقَوَاعِدَ عَقْلِيَّةٍ وَرَدُّ فُرُوعِ الفِقْهِ إِلَيهَا، وَسَوَاء خَالَفَتِ السُّنَنَ أَمْ وَافَقَتْهَا طَرْدًا لِتِلْكَ القَوَاعِدَ المُقَرَّرَةِ، وإِنْ كَانَ أَصْـلُهَا مِمَّا تَأَوَّلُوهُ عَلَى نُصُـوصِ الكِتَابِ وَالسُّـنَّةِ؛ لَكِنْ بِتَأْوِيلاتٍ يُخَالِفُهُم غَيرُهُم فِيهَا، وَهَذَا هُو الَّذِي أَنْكَرَهُ أَئِمَّةُ الإِسْـلامِ عَلَى مَن أَنْكَرُوهُ مِن فُقَهَاءِ أَهْلِ الرَّأْي بِالحِجَازِ وَالعِرَاقِ، وَبَالَغُوا في ذَمِّهِ وإِنْكَارِهِ.

مذهب فقهاء أهل الحديث

فَـأَمَّـا الأَئِمَّـةُ وَفُقَهَـاءُ أَهْـلِ الحَـدِيـثِ؛ فَـإِنَّهُم يَتَّبِعُونَ الحَـدِيـثَ الصَّـحِيحَ حَيـثُ كَـانَ، إِذَا كَـانَ مَعْمُولاً بِـهِ عِنـدَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُم، أو عِندَ طَائِفَةٍ مِنْهُم.

---

(١) في (د): زيادة «وجراءة».

فَأَمَّا مَا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى تَرْكِهِ فَلا يَجُوزُ العَمَلُ بِهِ؛ لأَنَّهُمْ مَا تَرَكُوهُ إلا عَلَى عِلْمٍ أَنَّهُ لا يُعْمَلُ بِهِ.

قَالَ عُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ: خُذُوا مِن الرَّأْيِ مَا يُوَافِقُ مَن كَانَ قَبْلَكُم؛ فَإِنَّهُم كَانُوا أَعْلَمَ مِنْكُم.

الأخذ بعمل أهل المدينة

فَأَمَّا مَا خَالَفَ عَمَلَ أَهْلِ المَدِينَةِ مِن الحَدِيثِ؛ فَهَذَا كَانَ مَالِكٌ يَرَى الأَخْذَ بِعَمَلِ أَهْلِ المَدِينَةِ، والأَكْثَرُونَ أَخَذُوا بِالحَدِيثِ.

ذم الجدل في مسائل الحلال والحرام.

وَمِمَّا أَنْكَرَهُ أَئِمَّةُ السَّلَفِ: الجِدَالُ والخِصَامُ والمِرَاءُ في مَسَائِلِ الحَلالِ وَالحَرَامِ أَيْضاً، وَلَم [يكُنْ] (١) ذَلِكَ طَرِيقَةَ أَئِمَّةِ الإِسْلامِ، وَإِنَّمَا أُحْدِثَ ذَلِكَ بَعْدَهُم.

كَمَا أَحْدَثَهُ فُقَهَاءُ العِرَاقَينِ(٢) في مَسَائِلِ الخِلافِ بَينَ الشَّافِعِيَّةِ وَالحَنَفِيَّةِ، وَصَنَّفُوا كُتُبَ الخِلافِ، وَوَسَّعُوا البَحْثَ والجِدَالَ فِيهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحْدَثٌ لا أَصْلَ لَهُ، وَصَارَ ذَلِكَ عِلْمَهُم حَتَّى شَغَلَهُم ذَلِكَ عَنِ العِلْمِ النَّافِعِ، وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ السَّلَفُ.

---

(١) في (ش) و(ل) و(د): «تكن». والمثبت من (د) والمطبوعة، وهو الصواب.
(٢) في (ل) و(ف) و(د) «العراقيين». والمثبت من (ش) والمطبوعة، والمراد بالعرَاقَيْنِ: البصرة والكوفة.

وَوَرَدَ فِي الحَدِيثِ المَرْفُوعِ فِي «السُّنَنِ»: «**مَا ضَلّ قَومٌ بَعْدَ هُدَىً إلا أوتُوا الجَدَل ثُمَّ قَرَأَ:** ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾[الزخرف: ٥٨]»(١).

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (إِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ خَيرًا فَتَحَ لَهُ بَابَ العَمَلِ وَأَغْلَقَ عَنْهُ بَابَ الجَدَلِ، وإِذَا أَرَادَ اللهُ بِعَبْدٍ شَرًّا أَغْلَقَ عَنْهُ بَابَ العَمَلِ وَفَتَحَ لَهُ بَابَ الجَدَلِ)(٢).

ذم كثرة الكلام والمراء.

وَقَالَ مَالِكٌ: (أَدْرَكْتُ [أَهْلَ] (٣) هَذِهِ البَلْدَةِ وَإِنَّهم لَيَكْرَهُونَ هَذَا الإِكْثَارَ الّذِي فِيهِ النَّاسُ اليَومُ)(٤). يُرِيدُ المَسَائِلَ.(٥)

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨) وأحمد (٢٢١٦٤)، وغيرهم، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال الترمذي: حسن صحيح. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٦٣٣)، وقال محققو المسند: حسن بطرقه وشواهده.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٦١) عن معروف الكرخي رحمه الله.

(٣) ما بين المعكوفتين من: (د) والمطبوعة.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١٠٦٦).

(٥) جملة: «يريد المسائل» قالها ابن وهب، الراوي عن مالك. وقال الخطيب معلقًا علىٰ كلام مالك: «هذا ما تعلق به من منع من الكلام في الحوادث قبل نزولها، ونحن نجيب عنه بمشيئة الله وعونه: أما كراهة رسول الله ﷺ المسائل، فإنما كان ذلك إشفاقًا علىٰ أمته ورأفة بها، وتحننًا عليها، وتخوفًا أن يحرم الله عند سؤال سائل أمرًا كان مباحا قبل سؤاله عنه، فيكون السؤال سببًا في حظر ما كان للأمة منفعة في إباحته، فتدخل بذلك المشقة عليهم والإضرار بهم... وهذا المعنى قد ارتفع بموت رسول الله ﷺ، واستقرت أحكام الشريعة، فلا حاظر ولا مبيح بعده...) «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥-١٨). وقد توسع ابن رجب في الكلام عن هذه المسألة في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٣٨).

وَكَانَ يَعِيبُ كَثْرَةَ الكَلام والفُتْيَا، وَيَقُولُ: (يَتكَلَّمُ أحَدُهُم كَأنَّهُ جَمَلٌ مُغْتَلِمٌ[١]؛ يَقُولُ: هُو كَذَا هُو كَذَا، يَهْدِرُ في كَلامِهِ)[٢].

وَكَانَ يَكْرَهُ الجَوَابَ في كَثْرَةِ المَسَائِلِ، وَيَقُولُ: (قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥])، فَلَمْ يَأْتِهِ في ذَلِكَ جَوَابٌ.[٣]

وَقِيلَ لَهُ: الرَّجُلُ يَكُونُ عَالِمًا بِالسُّنَنِ، يُجَادِلُ عَنْهَا؟ قَالَ: (لا، وَلَكِنْ يُخْبِرُ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنْ قُبِلَ مِنْهُ وَإلا سَكَتْ)[٤].

وَقَالَ: (المِرَاءُ والجِدَالُ في العِلْمِ يُذْهِبُ بِنُورِ العِلْمِ)[٥].

وَقَالَ: (المِرَاءُ في العِلْمِ يُقَسِّي القَلْبَ وَيُورِثُ الضِّغْنَ[٦])[٧].

---

(١) المُغتَلِمُ: الهَائِجُ.
(٢) «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض (١/ ١٩٠).
(٣) ذكره المؤلف في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٤٨).
(٤) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٣٥)، وذكره عياض في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» (٢/ ٣٩).
(٥) «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٨/ ١٠٦).
(٦) في (ل): الطعن. والمثبت من (ش) و(ف) و (د)، وهو الصواب. والضِّغْنُ والضَّغينَةُ: الحِقد. «الصحاح» (٦/ ٢١٥٤).
(٧) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٥٣٠) من قول مالك رَحِمَهُ اللَّهُ. وأخرجه البيهقي في «الاعتقاد» (٢٣٩)، وفي «شعب الإيمان» للبيهقي (١١/ ٤١)، من قول الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَكَانَ يَقُولُ فِي المَسَائِلِ الّتِي يُسْأَلُ عَنْهَا كَثِيرًا: (لا أَدْرِي)، وَكَانَ الإِمَامُ أَحْمَدُ يَسْلُكُ سَبِيلَهُ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَن كَثْرَةِ المَسَائِلِ، وَعَن أُغْلُوطَاتِ المَسَائِلِ(١)، وَعَنِ المَسَائِلِ قَبْلَ وُقُوعِ الحَوَادِثِ، وَفِي ذَلِكَ مَا يَطُولُ ذِكْرُهُ.

مدح قلة الكلام مع بيان المقصود

وَمَعَ هَذَا فَفِي كَلامِ السَّلَفِ والأَئِمَّةِ كَمَالِكٍ، والشَّافِعِيِّ، وأَحْمَدَ، وإِسْحَاقَ، التَّنْبِيهُ عَلَى مَأْخَذِ الفِقْهِ وَمَدَارِكِ الأَحْكَامِ بِكَلامٍ وَجِيزٍ مُخْتَصَرٍ يُفْهَمُ بِهِ المَقْصُودُ مِنْ غَيرِ إِطَالَةٍ ولا إِسْهَابٍ، وفي كَلامِهِم مِنْ رَدِّ الأَقْوَالِ المُخَالِفَةِ للسُّنَّةِ بِأَلطَفِ إِشَارَةٍ وأَحْسَنِ عِبَارَةٍ بِحَيثُ يُغْنِي ذَلِكَ مَنْ فَهِمَهُ عَن إِطَالَةِ المُتَكَلِّمِينَ فِي ذَلِكَ بَعْدَهُم، بَلْ رُبَّمَا لَمْ يَتَضَمَّنْ تَطْوِيلَ كَلامِ مَن بَعْدَهُم مِن الصَّوَابِ فِي ذَلِكَ مَا تَضَمَّنَهُ كَلامُ السَّلَفِ والأَئِمَّةِ مَعَ اخْتِصَارِهِ وإِيجَازِهِ.

فَمَا سَكَتَ مَنْ سَكَتَ عن كَثْرَةِ الخِصَامِ والجِدَالِ مِن سَلَفِ الأُمَّةِ جَهْلاً وَلا عَجْزًا؛ وَلَكِنْ سَكَتُوا عَن عِلْمٍ وَخَشْيَةٍ للهِ.

---

(١) المراد بـ«أغلوطات المسائل»: المسائل التي يُغالَط بها العلماء ليزلوا فيهيج بذلك شر وفتنة.

وَمَا تَكَلَّمَ مَن تَكَلَّمَ وَتَوَسَّعَ مَن تَوَسَّعَ بَعْدَهُم لاخْتِصَاصِهِ بِعِلْمٍ دُونَهُم؛ وَلَكِن حُبًّا للكَلامِ وَقِلَّةَ وَرَعٍ، كَمَا قَالَ الحَسَنُ وَسَمِعَ قَومًا يَتَجَادَلُونَ: (هَؤلاءِ قَومٌ مَلُّوا العِبَادَةَ، وَخَفَّ عَلَيهِمُ القَولُ، وَقَلَّ وَرَعُهُم، فَتَكَلَّمُوا[١])[٢].

وَقَالَ مَهْدِيُّ بنُ مَيمُونٍ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بنَ سِيرِينَ - وَمَا رَآهُ رَجُلٌ[٣] فَفَطِنَ لَهُ- فَقَالَ: (إِني أَعْلَمُ مَا يرِيدُ، إِنِّي لو أردْتُ أنْ أُمَارِيكَ كُنْتُ عَالِمًا بِأبْوابِ المِرَاءِ)[٤].

وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ: (أَنَا أَعْلَمُ بِالمِرَاءِ مِنْكَ، وَلَكِنِّي لا أُمَارِيكَ)[٥].

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: (مَا خَاصَمْتُ قَطّ)[٦].

وَقَالَ عَبْدُ الكَرِيمِ الجَزَرِيُّ[٧]: (مَا خَاصَمَ وَرِعٌ قَطّ)[٨].

---

(١) في (ف): «وتكلموا».
(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص:٢٢٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٥٦)، وأبو الفضل البغدادي في «حديث الزهري» (ص:٥٢٠).
(٣) في (ف): «رجلا». وهو خطأ.
(٤) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٥٢٢).
(٥) أخرجه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٥٣)، وابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٥٢٢)، وإسناده صحيح.
(٦) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٥٢٤).
(٧) في المطبوعة: «الحوري»، وهو خطأ.
(٨) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٢/ ٥٢٥).

وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: (إيَّاكُمْ والخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّهَا تَشْغَلُ القَلْبَ، وَتُورِثُ النِّفَاقَ)(١).

وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ يَقُولُ: (إذَا سَمِعْتَ المِرَاءَ فَأَقْصِر)(٢).

وَقَالَ: (مَنْ جَعَلَ دِينَهُ غَرَضًا(٣) لِلْخُصُومَاتِ أَكْثَرَ التَّنَقُّلَ)(٤).

وَقَالَ: (إنَّ السَّابِقِينَ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبِبَصَرٍ نَاقِدٍ كَفُّوا، وَكَانُوا هُمْ أَقْوَى عَلَى الْبَحْثِ لَو بَحَثُوا)(٥).

وَكَلامُ السَّلَفِ فِي هَذَا المَعْنَى كَثِيرٌ جِدًّا.

الرد على من ظن أن من كثر كلامه فهو أعلم ممن قل كلامه.

وَقَدْ فُتِنَ كَثِيرٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ بِهَذَا، فظَنُّوا أَنَّ مَنْ كَثُرَ كَلامُهُ وَجِدَالُهُ وَخِصَامُهُ فِي مَسَائِلِ الدِّينِ؛ فَهُوَ أَعْلَمُ مِمَّنْ لَيسَ كَذَلِكَ! وَهَذَا جَهْلٌ مَحْضٌ.

---

(١) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٤٥).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (ص:١٠٠)، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٢٨)، والهروي في «ذم الكلام وأهله» (٥/ ٣٢).

(٣) في (ش) و(د) والمطبوعة: «عرضًا».

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ» رواية محمد بن الحسن (٩١٨)، والدارمي في «سننه» (٣٢٠)، وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص:٢٤٠) باللفظ المذكور، وأخرجه ابن بطة في «الإبانة» (١/ ٣٢١) بلفظ: «نافذ» وفي آخره: «ولم يبحثوا».

وَانْظُرْ[١] إِلَى أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَائِهِم؛ كَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَمُعَاذٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ، وزَيد بنِ ثَابِتٍ، كَيفَ كَانُوا؟ كَلامهُم أَقَلُّ مِن كَلامِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُم أَعْلَمُ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ كَلامُ التَّابِعِينَ أَكْثَرُ مِن كَلامِ الصَّحَابَةِ؛ وَالصَّحَابَةُ أَعْلَمُ مِنْهُم.

وَكَذَلِكَ تَابِعُو التَّابِعِينَ، كَلامُهُم أَكْثَرُ مِن كَلامِ التَّابِعِينَ وَالتَّابِعُون أَعْلَمُ مِنْهُم.

تعريف مختصر جامع للعلم النافع

فَلَيسَ العِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ وَلا بِكَثْرَةِ المَقَالِ؛ وَلَكِنَّهُ نُورٌ يُقْذَفُ في القَلْبِ، يَفْهَمُ بِهِ العَبْدُ الحَقَّ، وَيُمَيِّزُ بِهِ بَينَهُ وبَينَ البَاطِلِ، وَيُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ وَجِيزَةٍ مُحَصِّلَةٍ للمَقَاصِدِ.

وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أوتِيَ جَوَامِعَ الكَلِمِ وَاخْتُصِرَ لَهُ الكَلامُ اخْتِصَارًا، وَلِهَذَا وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ كَثْرَةِ الكَلامِ والتَّوسُّعِ في القِيلِ والقَالِ.

ذم تشقيق الكلام

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إلا مُبَلِّغًا، وَإِنَّ تَشْقِيقَ الْكَلَامِ مِنَ الشَّيْطَانِ**»[٢].

---

(١) «انظر» ساقطة من (ف).

(٢) أخرجه معمر بن راشد في «جامعه» وهو ملحق «بمصنف عبد الرزاق» (١١/ ١٦٣) عن مجاهد، وهو مرسل ضعيف.

يَعْنِي: أَنَّ النَّبِيَّ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ البَلاغُ، وَأَمَّا كَثْرَةُ القَولِ، وَتَشْقِيقُ الكَلامِ؛ فَإِنَّهُ مَذْمُومٌ.

هدي النبي ﷺ في الكلام.

وَكَانَتْ خُطَبُ النَّبِيِّ ﷺ قَصْدًا، وَكَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَو عَدَّهُ العَادُّ لأَحْصَاهُ(١)، وَقَالَ: «**إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا**»(٢)، وَإِنَّمَا قَالَهُ فِي ذَمِّ ذَلِكَ، لا مَدْحًا لَهُ كَمَا ظَنَّ ذَلِكَ مَن ظَنَّهُ، وَمَنْ تَأَمَّلَ سِيَاقَ أَلفَاظِ الحَدِيثِ قَطَعَ بِذَلِكَ.(٣)

---

(١) صحيح البخاري (٣٥٦٧)، ومسلم (٢٤٩٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٤٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، بلفظ: «لسحرًا»، وأخرجه مسلم (٨٦٩) باللفظ المذكور، من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه.

(٣) قوله ﷺ: «**إِنّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا**» ورد في سياق مدح وفي سياق ذم، فأما سياق المدح: ففي «البخاري» عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه قدم رجلان من المشرق فخطبا، فعجب الناس لبيانهما، فقال النبي ﷺ:...الحديث. وفي «مسلم»: عن أبي وائل قال: خطبنا عمار، فأوجز وأبلغ، فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان لقد أبلغت وأوجزت، فلو كنت تنفست فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته، مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة، وإن من البيان سحرًا**». أما سياق الذم فجاء عند أبي داود (٥٠١٢) بإسناد ضعيف، عن بريدة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن من البيان سحرًا، وإن من العلم جهلاً، وإن من الشعر حكمًا، وإن من القول عيالًا**» فقال صعصعة بن صوحان: صدق نبي الله ﷺ، أما قوله «**إن من البيان سحرًا**» فالرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحجج من صاحب الحق، فيسحر القوم ببيانه فيذهب بالحق.اهـ. لذلك قال القاضي عياض: (فيه تأويلان، **أحدهما**: أنه ذم؛ لأنه إمالة القلوب وصرفها بمقاطع الكلام إليه حتىٰ يكسب من الإثم به كما يكسب بالسحر... **والثاني**: أنه مدح؛ لأن الله تعالىٰ امتن علىٰ عباده بتعليمهم البيان، وشبهه بالسحر؛ لميل القلوب إليه، وأصل السحر: الصرف، فالبيان يصرف القلوب ويميلها إلىٰ ما تدعو إليه) اهـ. قال النووي: (وهذا التأويل الثاني هو الصحيح المختار) وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٦/ ١٥٩).

وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيرِهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرو[١] مَرْفُوعًا: «**إِنَّ اللهَ لَيُبْغِضُ البَلِيغَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ بِلِسَانِهِ كَمَا تَتَخَلَّلُ البَقَرَةُ بِلِسَانِهَا**»[٢].

وَفِي المَعْنَى أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مَرْفُوعَةٌ وَمَوقُوفَةٌ عَلَى عُمَرَ، وَسَعْدٍ، وابنِ مَسْعُودٍ، وعَائِشَةَ، وَغَيرِهِم مِنَ الصَّحَابَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهُ لَيسَ كُلّ مَن كَثُرَ بَسْطُهُ للقَولِ وَكَلامُهُ فِي العِلْمِ كَانَ أَعْلَمَ مِمَّنْ لَيسَ كَذَلِكَ.

وَقَد ابتُلِينَا بِجَهَلَةٍ مِنَ النَّاسِ يَعْتَقِدُونَ فِي بَعْضِ مَنْ تَوَسَّعَ فِي القَولِ مِن المُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِمَّن تَقَدَّمَ!

الرد على من ظن أن من توسع في الكلام ممن تاخر أعلم ممن تقدم

فَمِنْهُم مَن يَظُنُّ فِي شَخْصٍ أَنَّهُ أَعْلَمُ مِن كُلِّ مَن تَقَدَّمَ مِنَ الصَّحَابَةِ ومَن بَعْدَهُم؛ لِكَثْرَةِ بَيَانِهِ وَمَقَالِهِ!

وَمِنْهُم مَن يَقُولُ: هُو أَعْلَمُ مِن الفُقَهَاءِ المَشْهُورِينَ المَتْبُوعِينَ! وَهَذَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَا قَبْلَهُ؛ لأَنَّ هَؤُلاءِ الفُقَهَاء

---

(١) في (ف): «عبد الله بن عمر»، وهو خطأ.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٠٥)، والترمذي (٢٨٥٣) وصحح إسناده أحمد شاكر في «تحقيق المسند» (١٠/ ٥٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٨٧٥).

المَشْهُورِينَ المَتْبُوعِينَ أكْثَر قَولاً مِمَّنْ كَانَ قَبْلَهُم، فَإِذَا كَانَ مَن بَعْدَهُم أعْلَمَ مِنْهُم لاتِّسَاعِ قَولِهِ، كَانَ أعْلمَ مِمَّنْ كَانَ أقَلّ مِنْهُم قَولاً بِطَرِيقِ الأوْلَى؛ كَالثَّورِيِّ، والأوزَاعِيِّ، واللَّيْثِ، وابْنِ المُبَارَكِ، وَطَبَقَتِهِم، ومِمَّنْ قَبْلَهُم مِن التَّابِعِينَ والصَّحَابَةِ أيضـًا؛ فَإِنَّ هَؤلاءِ كُلَّهُم أقَلّ كَلامـًا مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُم، وَهَذَا تَنَقُّصٌ عَظِيمٌ بالسَّلَفِ الصَّالِحِ وإسَاءَةُ ظَنٍّ بِهِم، ونِسْبَةٌ[1] لَهُم إلى الجَهْلِ وقُصُورِ العِلْمِ، ولا حَولَ وَلا قُوَّةَ إلا بِاللهِ!

وَلَقَدْ صَـدَقَ ابنُ مَسْـعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قَولِهِ في الصَّـحَابَةِ: (إنَّهُم أبَرُّ الأُمَّةِ قُلُوبـًا، وأعْمَقُهَا عُلُومـًا، وأقَلُّهَا تَكَلُّفـًا)[2].

وَرُوِيَ نَحْوه عَن ابْنِ عُمَرَ أيضـًا[3].

وفي هَذَا إشَـارَةٌ إلَى أنَّ مَن بَعْدَهُم أقَلُّ عُلُومـًا وأكْثَرُ تَكَلُّفـًا.

---

(١) في المطبوعة: «ونسبته».

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٤٧)، وإسناده منقطع، وفيه سنيد المصيصي، وهو ضعيف عند أبي حاتم وغيره.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥) وفي إسناده: عمر بن نبهان، وهو ضعيف. وقد روي الأثر أيضًا عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَالَ ابنُ مَسْعُودٍ أيضـًا: (إنَّكُم في زَمَانٍ كَثِيرٌ عُلَمَاؤُهُ، قَلِيلٌ خُطَبَاؤُهُ، وَسَـيَأتي بَعْدَكُم زَمَانٌ قَلِيلٌ عُلَمَاؤُهُ، كَثِيرٌ خُطَبَاؤُهُ)[1].

فَمَنْ كَثُرَ عِلْمُهُ وَقَلَّ قَولُهُ فَهُو المَمْدُوحُ، ومَنْ كَانَ بِالعَكْسِ فَهُو مَذْمُومٌ.

وَقَدْ شَـهِدَ النَّبِيُّ ﷺ لأَهْلِ اليَمَنِ بالإيمَانِ والفِقْهِ[2]، وأَهْلُ اليَمَنِ أَقَلُّ النَّاسِ كَلامـًا وتَوَسُّـعـًا في العُلُومِ؛ لَكِن عِلْمُهُم عِلْمٌ نَافِعٌ في قُلُوبِهِم، وَيُعَبِّرُونَ بِأَلسِـنَتِهِم عَن القَدْرِ المُحْتَاجِ إلَيهِ مِن ذَلِكَ، وَهَذَا هُو الفِقْهُ والعِلْمُ النَّافِعُ.

أفضل العلوم ما كان مأثورًا عن الصحابة فمن بعدهم.

فَأَفْضَـلُ العُلُومِ في تَفْسِـيرِ القُرْآنِ وَمَعَانِي الحَدِيثِ والكَلامِ في الحَلالِ والحَرَامِ: مَا كَانَ مَأْثُورًا عَن الصَّـحَابَةِ والتَّابِعِينَ وتَابِعِيهِم إلَى أن يَنْتَهِي إلَى زَمَنِ أَئِمَّـةِ الإسْـلامِ المَشْهُورِينَ المُقْتَدَى بِهِم، الَّذِينَ سَمَّينَاهُم فِيمَا سَبَقَ.

---

(١) أخرجه زهير بن حرب في «العلم» (ص:٢٧) بإسناد صحيح. وأخرجه بلفظ مقارب: الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٠٨)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٣٥٥). وقال الحاكم: صَحِيح علىٰ شرطِ الشَّيخيْن. ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٥٧٦).

(٢) يشير إلىٰ ما في «البخاري» (٤٣٨٨)، و«مسلم» (٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الإيمان يمان والحكمة يمانية**».

فَضَــبْطُ مَا رُوِيَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَفْضَــلُ العُلُومِ مَعَ تَفَهُّمِهِ وتَعَقُّلِهِ والتَّفَقُّهِ فِيهِ.

وَمَا حَدَثَ بَعْدَهُم مِن التَّوَسُّعِ لا خَيرَ فِي كَثِيرٍ مِنْهُ إلا أن يَكُونَ شَرْحـًا لِكَلامٍ يَتَعَلَّقُ مِن كَلامِهِم.

وَأَمَّا مَا كَانَ مُخَالِفـًا لِكَلامِهِم فَأَكْثَرُهُ بِاطِلٌ أو لا مَنْفَعَةَ فِيهِ.

وفي كَلامِهِم فِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ وزِيَادَةٌ، فَلا يُوجَدُ فِي كَلامِ مَن بَعْـدَهُم مِن حَقٍّ إلا وَهُو فِي كَلامِهِم مَوجُودٌ بِـأَوْجَزِ لَفْظٍ وأَخْصَــرِ عِبَارَةٍ، ولا يُوجَدُ فِي كَلامِ مَن بَعْدَهُم مِن بَاطِلٍ إلا وَفِي كَلامِهِم مَـا يُبَيِّنُ بُطْلانَـهُ لِمَن فَهِمَـهُ وتَـأَمَّلَـهُ، وَيُوجَـدُ فِي كَلامِهِم مِن المَعَانِي البَدِيعَةِ والمَآخِذِ الدَّقِيقَةِ مَالا يَهْتَدِي إلَيهِ من بَعْدَهُم ولا يُلِمُّ بِهِ.

فَمَن لَم يَأخُذِ العِلْمَ مِن كَلامِهِم فَاتَهُ ذَلِكَ الخَيرُ كُلُّهُ، مَعَ مَا يَقَعُ فِي كَثِيرٍ من البَاطِلِ مُتَابَعَةً لِمَن تَأَخَّرَ عَنْهُم.

ضرورة معرفة الصحيح من الضعيف من كلام الصحابة.

وَيَحْتَاجُ مَن أَرَادَ جَمْعَ كَلامِهِم إلَى مَعْرِفَةِ صَحِيحِهِ مِن سَقِيمِهِ، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ والعِلَلِ؛ فَمَن لَم

يَعْرِفْ ذَلِكَ فَهُو غَيرُ وَاثِقٍ بِمَا يَنْقُلُهُ مِن ذَلِكَ، وَيَلْتَبِسُ عَلَيهِ حَقُّهُ بِبَاطِلِهِ، وَلا يَثِقُ بِمَا عِنْدَهُ مِن ذَلِكَ؛ كَمَا يَرى مَن قَلَّ عِلْمُهُ بِذَلِكَ لا يَثِقُ بِمَا يُروَى عَن النَّبِيِّ ﷺ، ولا عَن السَّلَفِ؛ لِجَهْلِهِ بِصَحِيحِهِ مِن سَقِيمِهِ، فَهُو لِجَهْلِهِ يَجُوزُ أن يَكُونَ كُلُّهُ بَاطِلاً لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ صَحِيحُ ذَلِكَ وسَقِيمُهُ.

قَالَ الأوزَاعِيُّ: (العِلْمُ مَا جَاءَ بِهِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَمَا كَانَ غَير ذَلِكَ فَلَيسَ بِعِلْمٍ)[1].

وَكَذَا قَالَ الإمَامُ أَحْمَدُ، وَقَالَ فِي التَّابِعِينَ: أَنْتَ مُخَيَّرٌ.

يَعْنِي: مُخَيَّرٌ فِي كِتَابَتِهِ وَتَرْكِهِ.

وَقَدْ[2] كَانَ الزُّهْرِي يَكْتُبُ ذَلِكَ، وَخَالَفَهُ صَالِحُ بنُ كَيسَان، ثُمَّ نَدِمَ عَلَى تَرْكِهِ كَلامَ التَّابِعِينَ.[3]

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦١٧).

(٢) «قد» ساقطة من (د).

(٣) أخرجه الخطيب في «تقييد العلم» (ص:١٠٦-١٠٧)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٣٣٣) عن صالح بن كيسان قال: (اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلنا: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنة، وقلت أنا: ليس بسنة فلا نكتبه، وكتب ولم أكتب، فأنجح وضيعت) اهـ.

حكم كتابة كلام التابعين وأئمة السلف.

وَفِي زَمَانِنَا يَتَعَيَّنُ كِتَابَةُ كَلامِ أَئِمَّةِ السَّلَفِ المُقْتَدَى بِهِم إِلَى زَمَنِ الشَّافِعِي وأَحْمَدَ وإِسْحَاقَ وأَبِي عُبَيدٍ، وَلْيَكُن الإِنسَانُ عَلَى حَذَرٍ مِمَّا حَدَثَ بَعْدَهُم؛ فَإِنَّهُ حَدَثَ بَعْدَهُم حَوَادِثُ كَثِيرَةٌ، وَحَدَث مَن انْتَسَبَ إِلَى مُتَابَعَةِ السُّنَّةِ والحَدِيثِ مِن الظَّاهِرِيَّةِ وَنَحْوِهِم؛ وَهُوَ أَشَدّ مُخَالَفَةً لَهَا لِشُذُوذِهِ عَن [الأَئِمَّةِ][(١)] وانفِرَادِهِ عَنْهُم بِفَهْمٍ يَفْهَمُهُ، أو يَأْخُذُ مَا لَمْ يَأْخُذْ بِهِ [الأَئِمَّةُ][(٢)] مِن قَبْلِهِ.

الدخول في كلام المتكلمين والفلاسفة شر محض.

فَأَمَّا الدُّخُولُ مَعَ ذَلِكَ فِي كَلامِ المُتَكَلِّمِينَ أو الفَلاسِفَةِ فَشَرٌّ مَحْضٌ، وَقَلَّ مَن دَخَلَ فِي شَيءٍ مِن ذَلِكَ إلا وَتَلَطَّخَ بِبَعْضِ أوضَارِهِم[(٣)]؛ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ: (لا يَخْلُو مَن نَظَرَ فِي الكَلامِ إلا تَجَهَّمَ[(٤)]) [(٥)]، وَكَانَ هُوَ وَغَيرُهُ مِن أَئِمَّةِ السَّلَفِ يُحَذِّرُونَ مِنْ أَهْلِ الكَلامِ، وإِنْ ذَبُّوا عَنِ السُّنَّةِ.

---

(١) في (ش) و(ل) و(ف): «الأمة»، والمثبت من (د) ولعله الأصوب.

(٢) في (ش) و(ل) و(ف): «الأمة»، والمثبت من (د) ولعله الأصوب.

(٣) الوَضَرُ: وسخ الدسم واللبن، أو غسالة السقاء والقصعة ونحوهما، ويقال: في أخلاقه وضر، وهو ذو أوضارٍ: إذا كان خبيثًا. «أساس البلاغة» (٢/ ٣٤١).

(٤) في المطبوعة: «من أن يتجهم».

(٥) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٣٨).

وأَمَّا مَا يُوجَدُ في كَلامِ مَن أحبَّ الكَلامَ المُحْدَثَ[١]، واتَّبَعَ أَهْلَهُ مِنْ ذَمِّ مَن لا يَتَوسَّعُ في الخُصُومَاتِ والجِدَالِ، ونَسْبَتِهِ إلى الجَهْلِ أو إلى الحَشْوِ[٢] أو إلى أَنَّهُ غَيرُ عَارِفٍ بِاللهِ أو غَيرُ عَارِفٍ بِدِينِهِ؛ فَكُلّ ذَلِكَ مِن خُطُواتِ الشَّيطَانِ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْهُ.

وَمِمَّا أُحْدِثَ مِن العُلُومِ: الكَلامُ[٣] في العُلُومِ البَاطِنَةِ مِن المَعَارِفِ وأَعْمَالِ القُلُوبِ وتَوَابِعِ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ الرَّأيِ والذَّوقِ أو الكَشْفِ وَفِيهِ خَطَرٌ عَظِيمٌ، وَقَدْ أنكَرَهُ أَعْيانُ الأَئِمَّةِ؛ كَالإمَامِ أَحْمَدَ وَغَيرِهِ.

وكَانَ أَبُو سُلَيمَانَ يَقُولُ: (إنَّهُ لتَمُرُّ بِي النُّكْتَةُ مِن نُكَتِ القَومِ فَلا أَقْبَلُهَا إلا بِشَاهِدَينِ عَدْلَينِ؛ الكِتَاب والسُّنَّة)[٤].

---

(١) هكذا في (ل) و(د)، وهو الصواب. وفي (ش) و(ف): «المتحدث».

(٢) الحَشْو: من الألقاب الباطلة التي ينبز بها أهلُ البَاطِلِ أهلَ الحَقّ من السلف الصالح، فيسمونهم: «حشوية»، ويقصدون به: أن أهل السنة حَشْو الناس، أي: لا قيمة لهم، أو بمعنىٰ: أنهم يروون الأحاديث لا يميزون بين صحيحها وسقيمها، أو بمعنىٰ: أنهم مجسمة لله تعالىٰ بسبب إثباتهم صفات الله تعالىٰ وعدم نفيها أو تأويلها. وانظر: «موسوعة الفرق في موقع الدرر السنية».

(٣) هكذا في (د)، وهو الصواب. وفي الباقي: «والكلام». بزيادة الواو.

(٤) «الرسالة القشيرية» (١/ ٦١)، و«تاريخ دمشق» (٣٤/ ١٢٧)، وأبو سليمان هو: الداراني، الزاهد، واسمه: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي.

وقَالَ الجُنَيدُ: (عِلْمُنَا هَذَا مُقَيَّدٌ بِالكِتَابِ والسُّنَّةِ، مَن لَمْ يَقْرَأ القُرْآنَ وَيَكْتُب الحَدِيثَ لا يُقْتَدى بِهِ في عِلْمِنَا هَذَا)[١].

وَقَد اتَّسَعَ الخرْقُ في هَذَا البَابِ وَدَخَلَ فِيهِ قَومٌ إِلَى أَنْوَاعِ الزَّنْدَقَةِ والنِّفَاقِ، وَدَعْوَى أَنَّ أولِيَاءَ اللهِ أَفْضَلُ مِنَ الأنبِيَاءِ، أو أَنَّهُم مُسْتَغْنُونَ عَنْهُم، وإِلَى التَّنَقُّصِ بِمَا جَاءَت بِهِ الرُّسُلُ مِن الشَّرَائِع، وإِلَى دَعْوَى الحُلُولِ والاتِّحَادِ، أو القَولِ بِوحْدَةِ الوجُودِ، وَغَير ذَلِكَ مِن أُصُولِ الكُفْرِ والفُسُوقِ والعِصْيَانِ كَدَعْوى الإِبَاحَةِ، وَحِلِّ مَحْظُورَاتِ الشَّرَائِع.

وَأَدْخَلُوا في هَذَا الطَّرِيقِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لَيسَتْ مِن الدِّينِ في شَيءٍ؛ فَبَعْضُهَا زَعَمُوا أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ تَرْقِيقُ القُلُوبِ كَالغِنَاءِ والرَّقْص!

وَبَعْضُهَا زَعَمُوا أَنَّهُ يُرَادُ لِرِيَاضَةِ النُّفُوسِ؛ كعِشْقِ[٢] الصُّوَرِ المُحَرَّمَةِ وَنَظَرِهَا!

---

(١) «الرسالة القشيرية» (١/ ٧٩)، و«مجموع الفتاوى» (١١/ ٢١٠).

(٢) في (ش) والمطبوعة: «لعشق». والمثبت من الباقي، وهو الصواب.

وَبَعْضُهَا زَعَمُوا أَنَّهُ لِكَسْرِ النُّفُوسِ والتَّوَاضُعِ؛ [كَشُهْرَةِ][(١)] اللِّبَاسِ، وَغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ [تَأتِ][(٢)] بِهِ الشَّرِيعَةُ!

وَبَعْضُهُ يَصُدُّ عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ الصَّلاةِ كَالغِنَاءِ، والنَّظَرِ إِلَى المُحَرَّمِ، وَشَابَهُوا بِذَلِكَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُم لَهْوًا وَلَعِبًا.

خلاصة المراد بالعلم النافع.

فَالعِلْمُ النَّافِعُ مِن هَذِهِ العُلُومِ كُلِّهَا: ضَبْطُ نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَفَهْمُ مَعَانِيهَا، والتَّقَيُّدُ فِي ذَلِكَ بِالمَأْثُورِ عَن الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِم فِي مَعَانِي القُرآنِ والحَدِيثِ، وَفِيمَا وَرَدَ عَنْهُم مِن الكَلامِ فِي مَسَائِلِ الحَلالِ والحَرَامِ وَالزُّهْدِ والرَّقَائِقِ والمَعَارِفِ وَغَيرِ ذَلِكَ، والاجْتِهَادُ عَلَى تَمْيِيزِ صَحِيحِهِ مِن سَقِيمِهِ أَوَّلاً، ثُمَّ الاجْتِهَادُ عَلَى الوُقُوفِ فِي مَعَانِيهِ وَتَفَهُّمُهُ ثَانِيًا، وَفِي ذَلِكَ كِفَايَةٌ لِمَن عَقَل، وشُغلٌ لِمَنْ بِالعِلْمِ النَّافِعِ عُنِيَ واشْتَغَلَ.

---

(١) في (ش) و(ل) و(ف): «كشهوة». والمثبت من (د) والمطبوعة. ولعل المراد بشهرة اللباس: الاشتهار بلبس البالي والمرقع ونحوه من الثياب؛ لكسر النفس وحثها علىٰ التواضع. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (يحْرُمُ شُهْرَة، وهو ما قصِدَ به الارْتِفاعُ، وإظْهار التواضع؛ لكراهَةِ السلف لذلك) «الإنصاف» (٣/ ٢٥٦).

(٢) في (ش): «يأت»، والمثبت من الباقي، وهو الأنسب.

وَمَن وَقَفَ عَلَى هَذَا وأَخْلَصَ القَصْـدَ فِيهِ لِوَجْهِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ واسْـتَعَانَه عَلَيهِ؛ أَعَانَهُ وَهَدَاهُ وَوَفَّقَهُ وَسَـدَّدَهُ وَفَهَّمَهُ وأَلْهَمَهُ، وَحِينَئِذٍ يُثْمِرُ لَهُ هَذَا العِلْمُ ثَمَرَتَهُ الخَاصَّـةَ بَهِ، وَهِيَ خَشْـيَةُ اللهِ، كَمَا قَال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨].

من صفات العالم خشية لله.

وقالَ ابنُ مَسْعُودٍ وغَيْرُهُ: (كَفَى بِخَشْيَةِ اللهِ عِلْمًا، وَكَفَى بِالاغْتِرَارِ بِاللهِ جَهْلاً)(١).

وَقَالَ بَعْضُ السَّـلَفِ: (لَيسَ العِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، وَلَكِنَّ العِلْمَ الخَشْيَةُ)(٢).

---

(١) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص:١٣٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف»، (٧/ ١٠٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٨٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨١١)، وإسناده منقطع؛ لأنه من رواية القاسم بن عبد الرحمن عن جده: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، والقاسم لم يدرك ابن مسعود، وإنما يرسل عنه. كما أن المسعودي الراوي عن القاسم قد اختلط بأخرة.

(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص:١٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٥٨) من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ورواته ثقات، إلا أن إسناده منقطع؛ فإن عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود رضي الله عنه.

وَقَالَ بَعْضُهُم: (مَنْ خَشِيَ اللهَ فَهُوَ عَالِمٌ، وَمَنْ عَصَاهُ فَهُو جَاهِلٌ)(١).

وكَلامُهُم في هَذَا المَعْنَى كَثِيرٌ جِدًّا.

ثمار العلم النافع.

وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا العِلْمَ النَّافِعَ يَدُلّ عَلَى أَمْرَينِ:

أَحَدهمَا: عَلَى مَعْرِفَةِ اللهِ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِن الأَسْمَاءِ الحُسْنَى والصِّفَاتِ العُلَى والأَفْعَالِ البَاهِرَةِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ إِجْلالَهُ وإِعْظَامَهُ، وخَشْيَتَهُ وَمَهَابَتَهُ، وَمَحَبَّتَهُ وَرَجَاءَهُ، والتَّوَكُّلَ عَلَيهِ، والرِّضَى بِقَضَائِهِ والصَّبْرَ عَلَى بَلائِهِ.

وَالأَمْرُ الثَّانِي: المَعْرِفَةُ بِمَا يُحِبُّهُ ويَرْضَاهُ، وَمَا يَكْرَهُهُ وَيسْخطُهُ مِن الاعْتِقَادَاتِ والأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ والبَاطِنَةِ والأَقْوَالِ؛ فَيُوجِبُ ذَلِكَ لِمَنْ عَلِمَهُ المُسَارَعَةَ إِلَى مَا فِيهِ مَحَبَّةُ اللهِ ورِضَاهُ والتَّبَاعُدُ عَمَّا يَكْرَهُهُ وَيُسْخِطُهُ، فَإِذَا أَثْمَرَ العِلْمُ لِصَاحِبِهِ هَذَا فَهُو عِلْمٌ نَافِعٌ.

---

(١) أخرج شطره الأول: الدارمي (١/ ٣٥٦) من قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بإسناد فيه ضعف. وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٨٢٢) من قول عطاء رَحِمَهُ اللَّهُ، وفيه إسناده نظر.

فَمَتَى كَانَ العِلْمُ نَافِعًا وَوَقَرَ فِي القَلْبِ فَقَدْ خَشَعَ القَلْبُ للهِ وانْكَسَرَ لَهُ، وَذَلَّ هَيبَةً وإجْلالاً وخَشْيَةً وَمَحَبَّةً وتَعْظِيمًا.

وَمَتَى خَشَعَ القَلبُ للهِ وَذَلَّ وَانكَسَرَ لَهُ؛ قَنَعَتِ النَّفْسُ بِيَسِيرِ الحَلالِ مِن الدُّنْيا وَشَبِعَت بِهِ، فَأوجَبَ لَهَا ذَلِكَ: القَنَاعَةَ والزُّهْدَ فِي الدُّنْيا وَكُلِّ مَا هُو فَانٍ لا يَبْقَى مِنَ المَالِ وَالجَاهِ وَفُضُولِ العَيشِ الَّذِي يَنْقُصُ بِهِ حَظّ صَاحِبِهِ عِنْدَ اللهِ مِن نعِيمِ الآخِرَةِ وَإنْ كَانَ كَرِيمًا عَلَى اللهِ، كَمَا قَال ذَلِكَ ابنُ عُمَرَ وَغَيرُهُ مِن السَّلَفِ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا.

الحث على التقرب إلى الله واللجوء إليه وقت الرخاء ليجده العبد وقت الشدة

وَأوجَبَ ذَلِك: أنْ تكُونَ بَينَ العَبْدِ وبينَ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعْرِفَةٌ خَاصَّةٌ، فَإنْ سَأَلَهُ أعْطَاهُ وإنْ دَعَاهُ أجَابَهُ؛ كَمَا قَالَ فِي الحَدِيثِ الإلهِي: «**ولا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ**» إلى قَولِهِ: «**فَلَئِن سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ**»(١). وفي رِوَايَةٍ: «**وَلَئِن دَعَانِي لأُجِيبَنَّهُ**»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» (١٥/ ٢٧٠) بنفس إسناد البخاري، وقال: وَهَذَا الْحَدِيث لاَ نعلمه يُروىٰ عَن أَبِي هُريرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ورواه عُمَر بن إسحاق بن يسار عَن عَمِّهِ عطاء بن يسار عن ميمونة.

وفي وَصِيَّتِهِ ﷺ لابْنِ عَبَّاسٍ: «**احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ، يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ**»(١).

فَالشَّأْنُ في أنَّ العَبْدَ يَكُونُ بَينَهُ وبَينَ رَبِّهِ مَعْرِفَةٌ خَاصَّةٌ بِقَلْبِهِ، بِحَيثُ يجِدُهُ(٢) قَرِيبًا مِنْهُ، يَسْتَأنِسُ بِهِ في خَلْوَتِهِ، وَيَجِدُ حَلاوَةَ ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَمُنَاجَاتِهِ وَخِدْمَتِهِ، وَلا يَجِدُ ذَلِكَ إلا مَن أطَاعَهُ في سِرِّهِ وَعَلانِيَتِهِ؛ كَمَا قِيلَ لوُهَيبِ بنِ الوَرْدِ: (يَجِدُ حَلاوةَ الطَّاعَةِ مَنْ عَصَى؟ قال: لا، ولا مَن هَمَّ)(٣).

وَمَتَى وَجَدَ العَبْدُ هَذَا فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ وصَارَ بَينَهُ وَبَينَهُ مَعْرِفَةٌ خَاصَّةٌ، فَإِذَا سَأَلَهُ أعْطَاهُ، وإذَا دَعَاهُ أجَابَهُ، كَمَا قَالَتْ

---

(١) أخرجه أحمد (٢٧٦٣) باللفظ المذكور، وصحح إسناده أحمد شاكر في «تحقيق المسند» (٤/ ٢٨٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٦١). وأخرجه الترمذي (٢٥١٦) بلفظ آخر، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) في (ش): «تجده».

(٣) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١/ ٣٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٤٤)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٣٨٥)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٨٣)

شَعْوَانَةُ[١] لِفُضَيل [بنِ عِيَاضٍ لَمَّا سَأَلَهَا الدُّعَاءَ][٢]: أَمَا بَينَكَ وبَينَ رَبِّكَ مَا إِذَا دَعَوتَهُ أَجَابَكَ؟ فَغُشِيَ عَلَيهِ![٣]

وَالعَبْدُ لا يَزَالُ يَقَعُ فِي شَدَائِدَ وَكُرَبٍ فِي الدُّنْيَا، وفي البَرْزَخِ، وفي المَوقِفِ، فَإِذَا كَانَ بَينَهُ وبَينَ رَبِّهِ مَعْرِفَةٌ خَاصَّةٌ كَفَاهُ اللهُ ذَلِكَ كَلَّهُ، وَهَذَا هُو المُشَارُ إِلَيهِ فِي وَصِيَّةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِقَولِهِ ﷺ: «**تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ**»[٤].

وَقِيلَ لِمَعْرُوفٍ: ما الَّذِي هَيَّجَكَ إِلَى الانْقِطَاعِ؟ -وَذُكِرَ لَه: المَوتُ والقَبْرُ والمَوقِفُ والجَنَّةُ والنَّارُ-فَقَالَ: (إِنَّ مَلِكًا هَذَا كُلُّهُ بِيَدِهِ [إذا] [٥] كَانَتْ بَينَكَ وَبَينَهُ مَعْرِفَةٌ كَفَاكَ هَذَا كُلَّهُ)[٦].

---

(١) امرأة عابدة، كَانَت تنزل الأبَلّةَ [مدينة بالعراق بينها وبين البصرة أربعة فراسخ] وكانَت عجِيبة حسنَة الصَّوت طيبة النغمة تعظ النّاس، ويحضرها الزهاد والعباد والمتقربة وأرباب الْقُلُوب والمجاهدات، وَكَانَت هِيَ من المجتهدات الخائفات الباكيات والمبكيات. «طبقات الصوفية» للسلمي (ص:٣٩٣).

(٢) الزيادة من (د)، ومن قوله «أما بينك.... إلخ» غير موجود في المطبوعة.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١١٣).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ما بين المعكوفتين من (ف).

(٦) ذكره المؤلف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٥٦٣).

فَالْعِلْمُ النَّافِعُ مَا عَرَّفَ بَينَ العَبْدِ وَرَبِّه، ودَلَّه[١] عَلَيهِ حَتَّى عَرَفَ رَبَّهُ، وَوَحَّدَهُ وأنِسَ بِهِ واسْتَحْيا مِن قُرْبِهِ، وَعَبَدَهُ كَأَنَّهُ يَرَاهُ.

أول ما يرفع من العلم الخشوع.

وَلِهَذَا قَالَتْ طَائِفَةٌ مِن الصَّحَابَةِ: (إنَّ أَوَّلَ عِلْمٍ يُرْفَعُ مِنَ النَّاسِ الخُشُوعُ)[٢].

وَقَالَ ابنُ مَسْعُودٍ: (إنَّ أَقْوَامًا يَقرؤونَ القُرْآنَ لا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُم، وَلَكِنْ إذَا وَقَعَ فِي القَلْبِ فَرَسَخَ فِيهِ نَفَعَ)[٣].

وَقَالَ الحَسَنُ: (العِلْمُ عِلْمَانِ؛ فَعِلْمٌ عَلَى اللسَانِ؛ فَذَاكَ حُجَّةُ اللهِ عَلَى ابْنِ آدَمَ، وَعِلْمٌ فِي القَلْبِ؛ فَذَاكَ العِلْمُ النَّافِعُ)[٤].

---

(١) في (ف) و(د) والمطبوعة: «ودلَّ».

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٥٣) والدارمي (٢٩٦) من قول عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. وصححه الألباني في «صحيح الترمذي». وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٩)، وقال: هذا إسناد صحيح من حديث البصريين. ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٣) أخرجه مسلم (٨٢٢).

(٤) أخرجه الدرامي (٣٨٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٨٢)، وابن المبارك في «الزهد» (١/ ٤٠٧) وفي إسناده ضعف؛ لأن هشام بن حسان في روايته عن الحسن البصري نظر. وينظر: «تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٦).

أقسام العلماء

وَكَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ: (إِنَّ العُلَمَاءَ ثَلاثَةٌ؛ عَالِمٌ بِاللهِ عَالِمٌ بِأَمْرِ اللهِ، وَعَالِمٌ بِاللهِ لَيسَ بِعَالِمٍ بِأَمْرِهِ، وَعَالِمٌ بِأَمْرِ اللهِ لَيسَ بِعَالِمٍ بِاللهِ)[1].

وأَكْمَلُهُم الأَوَّلُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَخْشَى اللهَ وَيَعْرِفُ أَحْكَامَهُ.

فَالشَّأنُ كُلُّهُ فِي أَنَّ العَبْدَ يَسْتَدِلُّ بِالعِلْمِ عَلَى رَبِّهِ فَيَعْرِفُهُ، فَإِذَا عَرَفَ رَبَّهُ فَقَدْ وَجَدَهُ مِنْهُ قَرِيبًا، وَمَتَى وَجَدَهُ مِنْهُ قَرِيبًا قَرَّبَهُ إِلَيهِ وأَجَابَ دُعَاءَهُ، كَمَا فِي الأَثَرِ الإِسْرَائِيلِي: «**ابْنَ آدَمَ، اطْلُبْنِي تَجدني، فَإِنْ وَجَدْتَنِي وجَدْتَ كُلَّ شَيْءٍ، وَإِنْ فُتَّكَ فَاتَكَ كُلُّ شَيْءٍ، وَأَنَا أَحَبُّ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ**»[2].

وَكَانَ ذُو النُّونِ يُرَدِّدُ هَذِهِ الأَبْيَات بِالليلِ:

---

(١) أخرجه الدرامي (٣٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٧٩)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٨٢٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣/ ٣٢٣)، وإسناده صحيح. وعند ابن عبد البر أنه من قول أبي حيان التميمي رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في «جامع المسائل» (١/ ١٥٩)، وابن القيم في «الداء والدواء» (ص:٤٦٢)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٣٣٢)، وابن كثير في «التفسير» (٤/ ٤٢)، ولم أقف عليه مسندًا.

أُطلُبوا لِأَنفُسِـــكُم مِثلَ مـا وَجَـدتُ أَنا[١]
قَد وَجَدتُ لِي سَكَنـًا لَيسَ في هَــواهُ عَنـا
إِن بَعُــدتُ قَرَّبَنـــي أَو قَــرُبتُ مِنهُ دَنـا

وَكَانَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ عَن مَعْرُوفٍ: (مَعَهُ أَصْلُ العِلْمِ؛ خَشْيَةُ اللهِ)[٢].

تعريف أصل العلم

فَأَصْلُ العِلْمِ: العِلْمُ باللهِ الَّذِي يُوجِبُ خَشْيَتَهُ وَمَحَبَّتَهُ والقُرْبَ مِنْهُ والأُنْسَ بِهِ والشَّوقَ إِلَيهِ، ثُمَّ يَتْلُوهُ العِلْمُ بِأَحْكَامِ اللهِ، وَمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ العَبْدِ مِن قَولٍ أو عَمَلٍ أَو حَالٍ أو اعْتِقَادٍ، فَمَنْ تَحَقَّقَ بِهَذَينِ العِلْمَينِ كَانَ عِلْمُهُ عِلْمًا نافِعًا، وَحَصَلَ لَهُ العِلْمُ النَّافِعُ، والقَلْبُ الخَاشِعُ، والنَّفْسُ القَانِعَةُ، والدُّعَاءُ المَسْمُوعُ.

وَمَن فَاتَهُ هَذَا العِلْمُ النَّافِعُ وَقَعَ فِي الأَرْبَعِ الَّتِي اسْتَعَاذَ مِنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَصَارَ عِلْمُهُ وَبَالاً وَحُجَّةً عَلَيهِ فَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَخْشَعْ قَلْبُهُ لِرَبِّهِ، وَلَمْ تَشْبَعْ نَفْسُهُ مِنَ الدُّنْيَا، بَلْ ازْدَادَ عَلَيهَا حِرْصًا وَلَهَا طَلَبًا، وَلَمْ يُسْمَعْ دُعَاؤُهُ؛ لِعَدَمِ امْتِثَالِهِ لأَوَامِرِ رَبِّهِ، وَعَدَمِ اجْتِنَابِهِ لِمَا يُسْخِطُهُ وَيَكْرَهُهُ.

---

(١) في (ف): «وجدتنا». وهو خطأ.
(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٦٣)، وابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨٢)، بلفظ: «معه رأس العلم».

هَذَا إنْ كَانَ عِلْمُهُ عِلْماً يُمْكِنُ الانْتِفَاعُ بِهِ؛ وَهُوَ المُتَلَقَّى عَن الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

فَإن كَانَ مُتَلَقَّى مِن غَيرِ ذَلِكَ فَهُوَ غَيرُ نَافِعٍ فِي نَفْسِهِ، وَلا يُمْكِنُ الانتِفَاعُ بِهِ بَلْ ضَرُّهُ أَكْثَرُ مِنْ نَفْعِهِ.

علامة العلم الذي لا ينفع

وَعَلامَةُ هَذَا العِلْمِ الَّذِي لا يَنْفَعُ: أَنْ يكْسِبَ صَاحِبَهُ الزَّهْوَ والفَخْرَ والخُيَلاءَ وَطَلَبَ العُلُوِّ والرِّفْعَةِ فِي الدُّنْيَا، والمُنَافَسَة فِيهَا، وطَلَبَ مُبَاهَاةِ العُلَمَاءِ، وَمُمَارَاةِ السُّفَهَاءِ، وَصَرْفِ وُجُوهِ النَّاسِ إلَيهِ.

حكم من طلب العلم لأجل المراء والجدال

وَقَدْ وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «**أَنَّ مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لِذَلِكَ فَالنَّار النَّار**»(١).

---

(١) أخرجه ابن ماجة (٢٥٤)، وابن حبان (٧٧)، والحاكم (٢٩٠)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، بلفظ: «**لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا تخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك، فالنار النار**» وفيه عنعنة ابن جريج، وهو معروف بالتدليس والإرسال. وأخرجه ابن ماجه أيضًا بلفظ مقارب، (٢٥٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وإسناده ضعيف؛ لضعف حماد بن عبد الرحمن، وجهالة أبي كرب الأزدي. وأخرجه أيضًا (٢٥٩) من حديث حذيفة رضي الله عنه، وإسناده ضعيف جدًا، وآفته: بشير بن ميمون، وهو متروك الحديث. وأخرجه الترمذي (٢٦٥٤) من حديث كعب بن مالك قَالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقول: «**من طلب العلم ليجاري به العلماء أو ليماري به السفهاء أو يصرف به وجوه الناس إليه أدخله الله النار**»، وقال: حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيىٰ بن طلحة ليس بذاك القوي عندهم، تُكلم فيه من قبل حفظه. وللحديث طرق أخرىٰ لا تخلو أسانيدها من مقال. وقد حسن الألباني الحديث في «صحيح الجامع» (٢/ ١٠٩١).

وَرُبَّمَا ادَّعَى بَعْضُ أَصْحَابِ هَذِهِ العُلُومِ مَعْرَفَةَ اللهِ وَطَلَبَهُ، والإعْرَاضَ عَمَّا سِوَاهُ؛ وَلَيسَ غَرَضُهُم بِذَلِكَ إلا طَلَبَ التَّقَدُّمِ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مِن المُلُوكِ وَغَيرِهِم، وإحْسَانَ ظَنِّهِم بِهِمْ، وَكَثْرَةَ أتْبَاعِهِم، وَالتَّعَظُّمِ[1] بِذَلِكَ عَلَى النَّاسِ.

وَعَلامَةُ ذَلِكَ: إظْهَارُ دَعْوَى الولايَةِ كَمَا كَانَ يَدَّعِيهِ أَهْلُ الكِتَابِ، وَكَمَا ادَّعَاهُ القَرَامِطَةُ[2] والبَاطِنِيَّةُ[3] وَنَحْوُهُم.

وَهَذَا بِخِلافِ مَا كَانَ عَلَيهِ السَّلَفُ مِنِ احْتِقَارِ نُفُوسِهِم وازْدِرَائِهَا، بَاطِنًا وظَاهِرًا.

---

(١) في (ف) و(د): «التعاظم». وكلاهما بمعنىٰ واحد وهو: التكبّر والتَّفَاخر.

(٢) **القرامطة**: من غلاة الشيعة، وهم منسوبون إلىٰ حمدان الأشعث المعروف بقرمط، وكانت بداية ظهورهم سنة (٢٧٨هـ)، في عهد الخليفة العباسي المعتضد أحمد بن الموفق طلحة، وقد ملكوا الأحساء والبحرين وعمان وبلاد الشام وحاولوا ملك مصر ففشلوا، واستمرت دولتهم حتىٰ سنة (٤٦٦هـ)، ولهم جرائم وخيانات علىٰ مرِّ التاريخ. وينظر: «فرق معاصرة» (٢/ ٤٩٠) لغالب عواجي.

(٣) **الباطنية**: من غلاة الشيعة، لقبوا بذلك لدعواهم أَن لظواهر الْقرآن والْأَخبار بواطن تجري فِي الظواهِر مجرىٰ اللب من القشر، ومذهبهم من أخبث وأردأ المذاهب، وأهله من عتاة الشر وأفسد المخلوقات، وهم أعدىٰ أعداء المسلمين قديمًا وحديثًا. وينظر: «فرق معاصرة» (٢/ ٤٧٣) لغالب عواجي.

وَقَالَ عَمْرُ[١] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَنْ قَالَ: إِنَّهُ عَالِمٌ فَهُوَ جَاهِلٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ فَهُو كَافِرٌ، وَمَن قَالَ: هُو فِي الجَنَّةِ فَهُو فِي النَّارِ)[٢].

وَمِن عَلامَاتِ ذَلِكَ: عَدَمُ قَبُولِ الحَقِّ والانْقِيَادِ إِلَيهِ، والتَّكَبُّرُ عَلى مَن يَقُولُ الحَقَّ؛ خُصُوصاً إِنْ كَانَ دُونَهُم فِي أَعْيُنِ النَّاسِ، والإِصْرَارُ عَلَى البَاطِلِ خَشْيَةَ تَفَرُّقِ قُلُوبِ النَّاسِ عَنْهُم بِإِظْهَارِ الرُّجُوعِ إِلَى الحَقِّ.

وَرُبَّمَا أَظْهَرُوا بِأَلْسِنَتِهِم ذَمَّ أَنْفُسِهِم واحْتِقَارَهَا عَلَى رُؤُوسِ الأَشْهَادِ؛ لِيَعْتَقِدَ النَّاسُ فِيهِم أَنَّهُم عِنْدَ أَنْفُسِهِم مُتَوَاضِعُونَ فَيُمْدَحُونَ بِذَلِكَ، وَهُوَ مِن دَقَائِقِ أَبْوَابِ الرِّيَاءِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيهِ التَّابِعُونَ فَمَنْ بَعْدَهُم مِن العُلَمَاءِ.

---

(١) في المطبوعة: «عمرو» وهو خطأ.

(٢) أخرجه الحارث ابن أبي أسامة في مسنده (١/ ١٦٢)، وأبو بكر الخلال في السنة (٤/ ١٠٨)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٦٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٥/ ١٠٤٧)، وإسناده منقطع. ولعل المراد بقوله: «**من قال: إِنَّهُ مُؤْمِنٌ فهو كَافِرٌ**» أي: من قال: «إنه مؤمن كامل الإيمان». وإلا فيجوز للمسلم أن يقول عن نفسه: إنه مؤمن. قاصدًا بذلك أن عنده أصل الإيمان. ولعل المراد بقوله: «**وَمَن قال: هُو في الجّنةِ فهو في النارِ**»: أن من جزم لنفسه بدخول الجنة فهو في النار؛ لأن ذلك من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ومن ادَّعىٰ علمه كَفَر، ومن مات علىٰ الكفر فمصيره إلىٰ النار.

وَيَظْهَرُ مِنْهُم مِن قَبُولِ المَدْحِ واستِجْلابِهِ مِمَّا يُنَافِي الصِّدْقَ والإخْلَاصَ؛ فَإِنَّ الصَّادِقَ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ، وَيَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ مِنْ سُوءِ الخَاتِمَةِ، فَهُو فِي شُغُلٍ شَاغِلٍ عَن قَبُولِ المَدْحِ واسْتِحْسَانِهِ.

فَلِهَذَا كَانَ مِن عَلامَاتِ أَهْلِ العِلمِ النَّافِعِ: أَنَّهُم لا يَرَونَ لأنفُسِهِم حَالاً وَلا مَقَامًا، وَيَكْرَهُونَ بِقُلُوبِهِم التَّزْكِيَةَ والمَدْحَ، ولا يَتَكَبَّرُونَ عَلَى أَحَدٍ.

قَالَ الحَسَنُ: (إنَّمَا الفَقِيهُ: الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا، الرَّاغِبُ فِي الآخِرَةِ، البَصِيرُ بِدِينِهِ، المُوَاظِبُ عَلَى عِبَادَةِ رَبِّهِ)(١).

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ قَالَ: (الَّذِي لا يَحْسدُ مَنْ فَوقَهُ، وَلا يَسْخَرُ مِمَّنْ دُونَهُ، ولا يَأْخُذُ عَلَى عِلْمٍ عَلَّمَه اللهُ أجرًا)(٢).

وَهَذَا الكَلامُ الأخِيرُ قَدْ رُوِيَ مَعْنَاهُ عَن ابْنِ عُمَرَ مِنْ قَولِهِ.(٣)

---

(١) أخرجه الدرامي (٣٠٢)، وابن المبارك في الزهد (٢/ ٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ١٨٦) وأحمد في الزهد (ص:٢٢٦)، وغيرهم، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه ابن بطة في إبطال الحيل (ص: ٢١) من قول سلمة بن دينار رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) أخرجه الدرامي في سننه (٢٩٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ١١٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٦)، وإسناده ضعيف؛ إذ فيه ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف الحديث، وقد رواه عن راوٍ مبهم عن ابن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأَهْلُ العِلْمِ النَّافِعِ كُلَّمَا ازْدَادُوا فِي هَذَا العِلْمِ ازدَادُوا تَوَاضُعـًا للهِ وخَشْيَةً وانكِسَارًا وَذُلًّا.

حث السلف لأهل العلم على التواضع

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (يَنْبَغِي للعَالِمِ أنْ يَضَعَ التُّرَابَ عَلَى رَأسِهِ تَوَاضُعـًا لِرَبِّهِ)[1].

فَإِنَّهُ كُلَّمَا ازْدَادَ عِلْمـًا بِرَبِّهِ وَمَعْرِفَةً بِهِ ازْدَادَ مِنْهُ خَشْيَةً وَمَحَبَّةً، وازدَادَ لَهُ ذُلًّا وانكِسَارًا.

وَمِنْ عَلامَاتِ العِلْمِ النَّافِعِ: أَنَّهُ يَدُلُّ صَاحِبَهُ عَلَى الهَرَبِ مِنَ الدُّنْيَا، وأَعْظَمُهَا: الرِّئَاسَةُ والشُّهْرَةُ والمَدْحُ.

فَالتَّبَاعُدُ عَنْ ذَلِكَ والاجْتِهَادُ فِي مُجَانَبَتِهِ مِن عَلامَاتِ العِلْمِ النَّافِعِ، فَإِذَا وَقَعَ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيرِ قَصْدٍ واخْتِيَارٍ كَانَ صَاحِبُهُ فِي خَوفٍ شَدِيدٍ مِنْ عَاقِبَتِهِ، بِحَيثُ أَنَّهُ يخْشَى أنْ يَكُونَ مَكْرًا واسْتِدْرَاجـًا.

كَمَا كَانَ الإِمَامُ أَحْمَدُ يَخَافُ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ اشْتِهَارِ اسْمِهِ وَبُعْدِ صِيتِهِ.[2]

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٢٤٠)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٧/ ١٣٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١/ ٥٦٦)، وغيرهم، من قول أيوب السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ، وإسناده صحيح.

(٢) في (ف): «وصيته». وهو خطأ.

من علامات العلم النافع

وَمِنْ عَلامَاتِ العِلْمِ النَّافِعِ: أنَّ صَاحِبَهُ لا يَدَّعِي العِلْمَ، ولا يَفْخَرُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ، ولا يَنْسبُ غَيرَهُ إلى الجَهْلِ إلا مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ وَأَهْلَهَا؛ فَإِنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِيهِ غَضَبًا للهِ، لا غَضَبًا لِنَفْسِهِ، وَلا قَصْدًا لِرِفْعَتِهَا عَلَى أَحَدٍ.

صفات أهل العلم الذي لا ينفع

وأَمَّا مَنْ عِلْمُهُ غَيرُ نَافِعٍ: فَلَيسَ لَهُ شُغُلٌ سوَى التَّكَبُّرِ بِعِلْمِهِ عَلَى النَّاسِ، وإظْهَارِ فَضْلِ عِلْمِهِ عَلَيهِم، وَنَسبَتِهِم إلَى الجَهْلِ وتَنَقّصِهِم؛ لِيَرْتَفِعَ بِذَلِكَ عَلَيهِم، وَهَذَا مِن أَقْبَحِ الخِصَالِ وَأَرْدَاهَا.

وَرُبَّمَا نَسَبَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ العُلَمَاءِ إلَى الجَهْلِ والغَفْلَةِ والسَّهْوِ، فَيُوجِبُ لَهُ حُبُّ نَفْسِهِ وحُبُّ ظُهُورِهَا إحْسَانَ ظَنِّهِ بِهَا وَإِسَاءَةَ ظَنِّهِ بِمَنْ سَلَفَ.

وَأَهْلُ العِلمِ النَّافِعِ عَلَى ضِدِّ هَذَا، يُسِيؤُونَ الظَّنَّ بِأَنْفُسِهِم، وَيُحْسِنُونَ الظَّنَّ بِمَنْ سَلَفَ مِنَ العُلَمَاءِ، وَيُقِرُّونَ بِقُلُوبِهِم وأَنْفُسِهِم بِفَضْلِ مَنْ سَلَفَ عَلَيهِم، وَبِعَجْزِهِم عَنْ بُلوغِ مَرَاتِبِهِم، والوُصُولِ إلَيهَا أو مُقَارَبَتِهَا، وَمَا أَحْسَنَ قَولَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ عَلْقَمَةَ والأَسْودِ أيّهُمَا أفْضَل، فَقَالَ: واللهِ، مَا نَحْنُ بِأَهْلٍ أنْ نَذْكُرَهُم، فَكَيفَ نُفَضِّلُ بَينَهُمْ؟!

وَكَانَ ابْنُ المُبَارَكِ إِذَا ذَكَرَ أَخْلاقَ مَن سَلَفَ يَنْشُدُ:

لا تَعْرِضنَّ[١] بِذِكرِنا مَع ذِكرِهِم
لَيسَ الصَحيحُ إِذا مَشىٰ كَالمُقعَدِ

وَمَنْ عِلْمُهُ غَيرُ نَافِعٍ[٢]: إِذَا رَأَى لِنَفْسِهِ فَضْلاً عَلَى مَنْ تَقَدَّمَهُ فِي المَقَالِ وَتَشَقّقِ الكَلامِ ظَنَّ لِنَفْسِهِ عَلَيهِم فَضْلاً فِي العِلْمِ[٣] أو الدَّرَجَةِ عِندَ اللهِ؛ لِفَضْلٍ خُصَّ بِهِ عَمَّنْ سَبَقَ[٤]، فَاحْتَقَرَ مَنْ [تَقَدَّمَهُ][٥]، وازدَرَى عَلَيهِ بِقِلَّةِ العِلْمِ، وَلا يَعْلَمُ المِسْكِينُ أَنَّ قِلَّةَ كَلامِ مَنْ سَلَفَ إِنَّمَا كَانَ وَرَعًا وَخَشْيَةً للهِ، وَلَو أَرَادَ الكَلامَ وإِطَالَتَهُ لَمَا عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ.

كَمَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ لِقَومٍ سَمِعَهُم يَتَمَارونَ فِي الدِّينِ: (أَمَا عَلِمْتُم أَنَّ للهِ عِبَادًا أَسْكَتَتهُم[٦] خَشْيَةُ اللهِ مِنْ غَيرِ عِيٍّ وَلا بَكَمٍ، وإِنَّهُم لَهُمُ العُلَمَاءُ والفُصَحَاءُ والطُّلَقَاءُ والنُّبَلاءُ، العُلَمَاءُ بِأَيَّامِ اللهِ، غَيرَ أَنَّهُم إِذَا تَذَكَّرُوا عَظَمَةَ اللهِ طَاشَتْ

(١) في المطبوعة: «لا تعرض».
(٢) في (ف): «ومن العلم غير النافع».
(٣) في المطبوعة: «العلوم».
(٤) في (د): «عمن تقدمه ممن سبق».
(٥) في (ش): «يقدمه»، والمثبت من الباقي، ولعله الأنسب.
(٦) في المطبوعة: «أسكتهم».

[لِذَلِكَ][(١)] عُقُولُهُم، وَانْكَسَرَتْ قُلُوبُهُم، وانقَطَعَتْ أَلْسِنَتُهُم حَتَّى إِذَا اسْتَفَاقُوا مِنْ ذَلِكَ، يُسَارِعُونَ إِلَى اللهِ بِالأَعْمَالِ الزَّاكِيَةِ، يَعُدُّونَ أَنْفُسَهُم مِن المُفَرِّطِينَ، وإِنَّهُم لأَكْيَاسٌ أَقْوِيَاء مَعَ الظَّالِمِينَ والخَاطِئِينَ، وإِنَّهُم لأَبْرَارٌ بُرَآءُ؛ إلا أَنَّهُم لا يَسْتَكْثِرُونَ لَهُ الكَثِيرَ، ولا يَرْضَونَ لَهُ بِالقَلِيلِ، ولا يَدلُّونَ عَلَيهِ بِالأَعْمَالِ، هُمْ حَيثُ مَا لَقِيتَهُم مُهْتَمُّونَ مُشْفِقُونَ وَجِلُونَ خَائِفُونَ). خَرَّجَهُ أَبُو نُعَيمٍ وغَيرُهُ.[(٢)]

الحياء وقلة الكلام من الإيمان

وَخَرَّجَ الإِمَامُ أَحْمَدُ والتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عَن النَّبِيِّ ﷺ قال: «**الحَيَاءُ وَالعِيُّ شُعْبَتَانِ مِنَ الإِيمَانِ، وَالبَذَاءُ وَالبَيَانُ شُعْبَتَانِ مِنَ النِّفَاقِ**»[(٣)].

---

(١) ما بين المعكوفتين زيادة في (د).

(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص:٣٨) بإسناد فيه: إدريس بن وهب بن منبه، وهو مجهول الحال. وقيل: إنه إدريس بن سنان، وهو ضعيف الحديث. وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١/ ٥٢٦)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢/ ١١٦)، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٤٦)، وفي «أخلاق العلماء» (ص:٧٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٧٩)، بإسناد فيه: موسىٰ بن أبي درم أو ابن أبي كردم، وهو مجهول.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٢٧)، وقال: حسن غريب. وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٣١٢)، من رواية حسان بن عطية عن أبي أمامة رضي الله عنه، وفي سماع حسان من أبي أمامة خلاف، وقد جزم المزي بأنه لم يسمع منه، فقال في «تحفة الأشراف»=

وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَخَرَّجَهُ الحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ.(١)

وَخَرَّجَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» عَن أَبِي هُرَيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**البَيَانُ مِنَ اللهِ، والعِيُّ مِن الشَّيطَانِ، وَلَيسَ البَيَانُ بِكَثْرَةِ الكَلامِ؛ وَلَكِنَّ البَيَانَ الفَصْلُ فِي الحَقِّ، وَلَيسَ العِيُّ قِلَّةَ الكَلامِ؛ ولَكِن مَنْ سَفِهَ الحَقَّ**»(٢).

=(٤/ ١٦٢): (حسَّان بن عطيَّة؛ أبو بكر الشاميُّ، عن أبي أمامة، ولم يسمع منه) اهـ. وذكر ذلك ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ٩٠) فقال: (وفي أطراف الحافظ ابن عساكر: حسان لم يسمع من أبي أمامة) اهـ. وقال محققو المسند (ط: الرسالة): (إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين حسان بن عطية وبين أبي أمامة، فإنه لم يسمع منه، كما جزم به المزي في «تحفة الأشراف» (٤/ ١٦٢)، وفي «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٥٩)، وقال العلائي في «جامع التحصيل»: روىٰ عن أبي أمامة، وقيل: لم يسمع منه، قال أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل»: ذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين (٦/ ٢٢٣)، فدل علىٰ أنه لم يصح عنده سماعه من أحد من الصحابة) اهـ. والله أعلم.

(١) في «المستدرك» (١/ ٥١)، من رواية حسان بن عطية عن أبي أمامة، وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين. ووافقه الذهبي في «التلخيص». **والعي**: قلة الكلام. **والبذاء**: الفحش في الكلام. **والبيان**: كثرة الكلام، مثل هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيوسعون في الكلام ويتفصحون فيه من مدح الناس فيما لا يرضي الله. قاله الترمذي في «جامعه» (٤/ ٣٧٥).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٣/ ١١٣) برقم (٥٧٩٦)، وفي إسناده: عتبة بن السكن، قال الدارقطني: متروك الحديث. «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٨). وقال البيهقي: واهٍ منسوب إلىٰ الوضع. «لسان الميزان» (٥/ ٣٦٨).

وفي مَرَاسِيلَ مُحَمَّد بنِ كَعْب القُرَظِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**ثَلاثٌ يَنْقُصُ بِهِنَّ العَبْدُ فِي الدُّنْيَا، وَيُدْرِكُ**[١] **بِهِنَّ فِي الآخِرَةِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ؛ الرُّحْمُ**[٢]**، والحَيَاءُ، وعِيُّ اللسَانِ**»[٣].

قَالَ عَونُ بنُ عَبْدِ اللهِ: (ثَلاثٌ مِنَ الإيمَانِ: الحَيَاءُ والعَفَافُ والعِيُّ -عِيُّ اللِّسَانِ، لا عِيَّ القَلْبِ وَلا عِيَّ العَمَلِ- وَهُنَّ مِمَّا يَزِدْنَ فِي الآخِرَةِ وَيَنْقُصْنَ فِي الدُّنْيَا، وَمَا يَزِدْنَ فِي الآخِرَةِ أَكْبَرُ مِمَّا يَنْقُصْنَ مِنَ الدُّنْيَا)[٤].

وَرُوِيَ هَذَا مَرْفُوعًا مِنْ وَجْهٍ ضَعِيفٍ.[٥]

---

(١) في (ف): «ويزدد». وفي (د) والمطبوعة: «ويزداد».

(٢) الرُّحْمُ بِالضَّمِّ: الرَّحْمَةُ، يُقَالُ رَحِمَ رُحْماً. «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٢١٠).

(٣) أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٤٧٩) وهو مرسل ضعيف.

(٤) أخرجه معمر بن راشد في «جامعه» (١١/ ١٤٢) وهو ملحق بمصنف عبد الرزاق. وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه الدرامي (٥٢٦) من حديث عون بن عبد الله عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعًا، وصحح إسناده: حسين سليم اسد. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩/ ٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٢٥)، والبيهقي في «الآداب» (ص:٦١)، وغيرهم، من حديث قرة المزني رضي الله عنه مرفوعًا، وصححه الالباني في «السلسلة الصحيحة» (٣٣٨١).

وَقَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: (إنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيَجْلِسُ إلَى القَومِ فَيَرَوْنَ أنَّ بِهِ عِيًّا، وَمَا بِهِ عِيٌّ؛ إنَّهُ لَفَقِيهٌ مُسْلِمٌ)[1].

فَمَنْ عَرَفَ قَدْرَ السَّلَفِ عَرَفَ أنَّ سُكُوتَهُم عَمَّا سَكَتُوا عَنْهُ مِنْ ضُرُوبِ الكَلامِ وَكَثْرَةِ الجِدَالِ والخِصَامِ والزِّيَادَةِ في البَيَانِ عَلَى مِقْدَارِ الحَاجَةِ لَمْ يَكُنْ عِيًّا ولا جَهْلاً ولا قُصُورًا، وإنَّمَا كَانَ وَرَعًا وَخَشْيَةً للهِ وَاشْتِغَالاً عَمَّا لا يَنْفَعُ بِمَا يَنْفَعُ.

وَسَواءٌ في ذَلِكَ كَلامُهُم في أصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ، وفي تَفْسِيرِ القُرْآنِ والحَدِيثِ، وفي الزُّهْدِ والرَّقَائِقِ، والحِكَمِ والمَوَاعِظِ، وغَيرِ ذَلِكَ مِمَّا تَكَلَّمُوا فِيهِ.

فَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُم فَقَدِ اهْتَدَى، وَمَنْ سَلَكَ غَيرَ سَبِيلِهِم وَدَخَلَ في كَثْرَةِ السُّؤَالِ والبَحْثِ والجِدَالِ والقِيلِ والقَالِ؛ فَإنِ اعْتَرَفَ لَهُمْ بِالفَضْلِ وَعَلَى نَفْسِهِ بِالنَّقْصِ؛ كَانَ حَالُهُ قَرِيبًا.

وَقَدْ قَالَ إيَاسُ بنُ مُعَاوِيَةَ: (مَا مِنْ أَحَدٍ لا يَعْرِفُ عَيبَ نَفْسِهِ إلا وَهُوَ أحْمَقٌ. قِيلَ لَهُ: فَمَا عَيْبُكَ؟ قَالَ: كَثْرَةُ الكَلامِ)[2].

---

(١) أخرجه وكيع في «الزهد» (ص:٥٩٣)، وزهير بن حرب في «العلم» (ص:١٠) من قول الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٢٤)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٩٦)، وفيه أبو هلال الراسبي، ضعيف الحديث. ينظر: «تهذيب التهذيب» (٩/ ١٩٦).

وإنِ ادَّعَى لِنَفْسِهِ الفَضْلَ وَلِمَنْ سَبَقَهُ النَّقْصَ والجَهْلَ؛ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُبِينًا، وَخَسِرَ خُسْرَانًا عَظِيمًا.

الحث على أن يطلب العالم بعلمه رضى الله فقط

وَفِي الجُمْلَةِ: فَفِي هَذِهِ الأَزْمَانِ الفَاسِدَةِ؛ إمَّا أنْ يَرْضَى الإنْسَانُ لِنَفْسِهِ أنْ يَكُونَ عَالِمًا عِنْدَ اللهِ، أو لا يَرْضَى إلا بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَ أَهْلِ الزَّمَانِ عَالِمًا.

فَإِنْ رَضِيَ بِالأَوَّلِ: فَلْيَكْتَفِ بِعِلْمِ اللهِ فِيهِ، وَمَن كَانَ بَيْنَهُ وَبَينَ اللهِ مَعْرِفَةٌ اكْتَفَى بِمَعْرِفَةِ اللهِ إيَّاهُ، وَمَن لَمْ يَرْضَ إلا بِأن يَكُونَ عَالِمًا عِنْدَ النَّاسِ دَخَلَ في قَولِهِ ﷺ: «**مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيُبَاهِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ أو يُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ أو يَصْرِفَ بِهِ وجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»(١).

قَالَ وهيبُ بنُ الوَرْدِ: (رُبَّ عَالِمٍ يَقُولُ لَهُ النَّاسُ عَالِمٌ وَهُوَ مَعْدُودٌ عِندَ اللهِ مِنَ الجَاهِلِينَ)(٢).

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ٢٣٧)، وإسناده ضعيف. وقد تقدم أن الحديث حسن بطرقه وشواهده.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٥٧)، عن عبد الوهاب بن الورد رَحِمَهُ اللَّهُ، وقيل: إنه هو وهيب بن الورد، وقيل: أخ له. قال يحيىٰ بن معين: عبد الوهاب بن الورد هو وهيب بن الورد، وهو ثقة. ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٣٨١).

وفي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تُسَعَّرُ [بِهِمُ][(١)] النَّارُ ثَلاثَةٌ؛ أَحَدُهُمْ: مَن قَرَأَ القُرْآنَ وَتَعَلَّمَ العِلْمَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، وَهُوَ عَالِمٌ، وَيُقَالَ لَهُ: قَدْ قِيلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَيُسْحَبُ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ**»[(٢)].

فَإِن لَمْ تَقْنَع نَفْسُهُ بِذَلِكَ حَتَّى يَصِلَ[(٣)] إِلَى دَرَجَةِ الحُكْمِ بَينَ النَّاسِ، حَيثُ كَانَ أَهْلُ الزَّمَانِ لا يُعَظِّمُونَ مَن لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَلا يَلْتَفِتُونَ إِلَيهِ؛ فَقَدْ اسْتَبْدَلَ الَّذِي هُو أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيرٌ، وَانْتَقَلَ مِن دَرَجَةِ العُلَمَاءِ إِلَى دَرَجَةِ الظَّلَمَةِ.

وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ لَمَّا أُرِيدَ عَلَى القَضَاءِ فَأَبَاهُ: إِنَّمَا تَعَلَّمْتُ العِلْمَ لأُحْشَرَ بِهِ مَعَ الأَنبِيَاءِ لا مَعَ المُلُوكِ؛ فَإِنَّ العُلَمَاءَ يُحْشَرُونَ مَعَ الأَنبِيَاءِ، والقُضَاةُ يُحْشَرُونَ مَعَ المُلُوكِ.

والأثر تفرد به عبيد الله بن محمد بن يزيد بن خنيس عن أبيه، وعبيد الله هذا مقبول، أما أبوه فوثقه أبو حاتم وابن حبان. «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٧)، و«الثقات» (٩/ ٦١). والحاصل: أن الإسناد لا بأس به.

(١) في (ش) و(ل) و(ف): «به». والمثبت من (د) ولعله الأصوب.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٥).

(٣) في (ل): «تصل».

وَلا بُدَّ للمُؤْمِنِ مِن صَبْرٍ قَلِيلٍ حَتَّى يَصِلَ بِهِ إِلَى رَاحَةٍ طَوِيلَةٍ، فَإِنْ جَزَعَ وَلَمْ يَصْبِرْ فَهُوَ كَمَا قَالَ ابنُ المُبَارَكِ: (مَنْ صَبَرَ فَمَا أَقَلَّ مَا يَصْبِرُ، وَمَنْ جَزَعَ فَمَا أَقَلَّ مَا يَتَمَتَّعُ)[1].

وَكَانَ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ ينْشدُ:

يـا نَفسُ ما هِيَ إِلّا صَبر أَيّـــامِ كَأَنَّ مُدَّتَها أَضغاثُ أَحـــلامِ

يا نَفسُ جُوزِي عَنِ الدُّنيا مُبادِرَةً وَخَلِّ عَنها فَإِنَّ العَيشَ قُدَّامِي

فَنسْأَلُ اللهَ تَعَالَى عِلْمـًا نَافِعـًا، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لا تَشْبَعُ، وَمِنْ دُعَاءٍ لا يُسْمَعُ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلاءِ الأَرْبَعِ.

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّم عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصبر والثواب» (ص:١٠١).

ذم الذين فسدوا من علماء المسلمين لمشابهتهم أهل الكتاب.

فصل

ليتَدَبَّر مَا ذَمَّ اللهُ بِهِ أَهْلَ الكِتَابِ مِنْ قَسْوَةِ القُلُوبِ بَعْدَ إِتْيَانِهِمُ[1] الكِتَابَ، وَمُشَاهَدَتِهِمُ الآيَاتِ؛ كَإِحْيَاءِ القَتِيلِ المَضْرُوبِ بِبَعْضِ البَقَرَةِ، ثُمَّ نُهِينَا عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِمْ فِي ذَلِكَ؛ فَقِيلَ لَنَا: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الحديد: ١٦].

وَبَيَّنَ فِي مَوضِعٍ آخَرَ سَبَبَ قَسْوَةِ قُلُوبِهِم، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣].

فَأَخْبَرَ أَنَّ قَسْوَةَ قُلُوبِهِم كَانَ عُقُوبَةً لَهُمْ عَلَى نَقْضِهِم مِيثَاقَ اللهِ؛ وَهُو: مُخَالَفَتُهُم لأَمْرِهِ، وَارْتِكَابُهُم لِنَهْيِهِ بَعْدَ أَنْ أُخِذَت عَلَيهِم مَوَاثِيقُ اللهِ وَعُهُودُهُ أن لا يفْعَلُوا[2] ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ[3] وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣].

---

(١) في المطبوعة: «إيتائهم».

(٢) في (ش) و(ف) و(د): «أن لا تفعلوا». والمثبت من (ل) والمطبوعة.

(٣) في النسخ الأربع: «من بعد مواضعه» وهو خطأ.

فَذَكَرَ أَنَّ قَسْوَةَ قُلُوبِهِم أوجَبَتْ لَهُمْ خصْلَتَينِ مَذْمُومَتَينِ:

إحْدَاهُمَا: تَحْرِيفُ الكَلِمِ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ.

والثَّانِيَةُ: نِسْيَانُهُم حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ.

وَالمُرَادُ: تَرْكُهُمْ وإهْمَالُهُم نَصِيبًا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ مِنَ الحِكْمَةِ والمَوعِظَةِ الحَسَنَةِ؛ فَنَسُوا ذَلِكَ وَتَرَكُوا العَمَلَ بِهِ وأَهْمَلُوهُ.

وَهَذَانِ الأَمْرَانِ مَوجُودَانِ فِي الَّذِينَ فَسَدُوا مِنْ عُلَمَائِنَا لِمُشَابَهَتِهِم لأَهْلِ الكِتَابِ:

أَحَدُهُمَا: تَحْرِيفُ الكَلِمِ؛ فَإِنَّ مَن تَفَقَّهَ لِغَيرِ العَمَلِ يَقْسُو قَلْبُهُ فَلا يَشْتَغِلُ بِالعَمَلِ، بَلْ بِتَحْرِيفِ الكَلِمِ وصَرْفِ أَلْفَاظِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَالتَّلَطُّفِ فِي ذَلِكَ بِأَنْوَاعِ الحِيَلِ اللَّطِيفَةِ مِنْ حَمْلِهَا عَلَى مَجَازَاتِ اللُّغَةِ المُسْتَبْعَدَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، والطَّعْنِ فِي أَلْفَاظِ السُّنَنِ؛ حَيثُ لَم يُمْكِنْهُمُ الطَّعْن فِي أَلْفَاظِ الكِتَابِ، وَيَذُمُّونَ مَنْ تَمَسَّكَ بِالنُّصُوصِ وأَجْرَاهَا عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْهَا، وَيُسَمُّونَهُ جَاهِلاً أو حَشَويًّا[1].

(١) في المطبوعة: «حسودًا». وهو خطأ.

وَهَذَا يُوجَدُ فِي المُتَكَلِّمِينَ فِي أُصُولِ الدِّيَانَاتِ، وفي فُقَهَاءِ الرَّأْيِ، وَفِي صُوفِيَّةِ الفَلاسِفَةِ والمُتَكَلِّمِينَ.

وَالثَّانِي: نِسْيَانُ حَظٍّ مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ مِنَ العِلْمِ النَّافِعِ، فَلا تَتَّعِظُ قُلُوبُهُم، بَلْ يَذُمُّونَ مَن تَعَلَّمَ مَا يُبْكِيهِ ويَرِقُّ بِهِ قَلْبُهُ، وَيُسَمُّونَهُ قَاصًّا.

وَنَقَلَ أَهْلُ الرَّأْيِ فِي كُتُبِهِم عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِم: أَنَّ ثَمَرَاتِ العُلُومِ تَدُلُّ عَلَى شَرَفِهَا، فَمَنِ اشْتَغَلَ بِالتَّفْسِيرِ فَغَايَتُهُ أَنْ يَقُصَّ عَلَى النَّاسِ وَيُذَكِّرَهُمْ، وَمَنِ اشْتَغَلَ بِرَأْيِهِم وعِلْمِهِم فَإِنَّهُ يُفْتِي وَيَقْضِي وَيَحْكُمُ وَيُدَرِّسُ.

وَهَؤُلاءِ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الَّذِينَ: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ ﴾[الروم: ٧].

وَالحَامِلُ لَهُمْ عَلَى هَذَا: شِدَّةُ مَحَبَّتِهِم للدُّنْيَا وعُلُوِّهَا، وَلَو أَنَّهُم زَهَدُوا فِي الدُّنْيَا، وَرَغِبُوا فِي الآخِرَةِ، وَنَصَحُوا أَنْفُسَهُم وَعِبَادَ اللهِ لَتَمَسَّكُوا بِمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَأَلْزَمُوا النَّاسَ بِذَلِكَ، فَكَانَ النَّاسُ حِينَئِذٍ أَكْثَرُهُم لا يَخْرُجُونَ عَنِ التَّقْوَى، فَكَانَ يَكْفِيهِم مَا فِي نُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ عَنْهُمَا كَانَ قَلِيلاً.

فَكَانَ اللهُ يُقَيِّضُ مَنْ يَفْهَمُ مِنْ مَعَانِي النُّصُوصِ مَا يَرُدُّ بِهَا الخَارِجَ عَنْهَا إِلَى الرُّجُوعِ إِلَيهَا، وَيَسْتَغْنِي بِذَلِكَ عَمَّا وَلَّدُوهُ مِنَ الفُرُوعِ البَاطِلَةِ[1] وَالحِيَلِ المُحَرَّمَةِ؛ الَّتِي بِسَبَبِهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُ الرِّيَاءِ وَغَيرِهِ مِنَ المُحَرَّمَاتِ، واسْتُحِلَّتْ مَحَارِمُ اللهِ بِأَدْنَى الحِيَلِ كَمَا فَعَلَ أَهْلُ الكِتَابِ: ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة: ٢١٣].

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَومِ الدِّينِ[2]، وَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

(١) في (ش) و(ل) والمطبوعة: «الباطنة» والمثبت من (ف) و(د).

(٢) «تسليما كثيرا إلىٰ يوم الدين» ساقطة من (د).

فهرس الموضوعات

مقدمة التحقيق.....	٥
سبب تحقيق الكتاب.....	٧
التعريف بالكتاب.....	٩
ترجمة مختصرة للمؤلف.....	١١
طبعات الكتاب.....	١٤
وصف النسخ الخطية للكتاب.....	١٦
عملي في التحقيق.....	١٨
النص المحقق.....	٢٩
أقسام العلم في كتاب الله من حيث المدح والذم.....	٣٢
العلم المذكور في كتاب الله علىٰ جهة المدح.....	٣٢
من أوتي علمًا ولم ينتفع به.....	٣٣
العلم المذكور في كتاب الله علىٰ جهة الذم.....	٣٤
الأحاديث الواردة بتقسيم العلم إلىٰ نافع وغير نافع.....	٣٥
الآثار الواردة في حكم تعلم النجوم ومنازل القمر والأنساب.....	٤٠
ذم التوسع في بعض العلوم كالأنساب واللغة والحساب.....	٤٦
المحدثات من العلوم؛ كعلم الكلام والخوض في القدر.....	٤٧
وجوه النهي عن الخوض في القدر.....	٤٩
أقسام نفاة الصفات، من المعتزلة وغيرهم.....	٥١
مذهب السلف في إثبات الصفات.....	٥٣

ما أحدثه فقهاء أهل الرأي من العلوم.....	٥٤
مذهب فقهاء أهل الحديث.....	٥٤
الأخذ بعمل أهل المدينة.....	٥٥
ذم الجدل في مسائل الحلال والحرام.....	٥٥
ذم كثرة الكلام والمراء.....	٥٦
مدح قلة الكلام مع بيان المقصود.....	٥٨
الرد علىٰ من ظن أن من كثر كلامه فهو أعلم ممن قل كلامه.....	٦٠
تعريف مختصر جامع للعلم النافع.....	٦١
ذم تشقيق الكلام.....	٦١
هدي النبي ﷺ في الكلام.....	٦٢
الرد علىٰ من ظن أن من توسع في الكلام ممن تأخر أعلم ممن تقدم.....	٦٣
أفضل العلوم ما كان مأثورًا عن الصحابة فمن بعدهم.....	٦٥
ضرورة معرفة الصحيح من الضعيف من كلام الصحابة.....	٦٦
حكم كتابة كلام التابعين وأئمة السلف.....	٦٨
الدخول في كلام المتكلمين والفلاسفة شر محض.....	٦٨
خلاصة المراد بالعلم النافع.....	٧١
من صفات العالم خشية لله.....	٧٢
ثمار العلم النافع.....	٧٣
الحث علىٰ التقرب إلىٰ الله واللجوء إليه وقت الرخاء ليجده العبد وقت الشدة.....	٧٤
أول ما يرفع من العلم الخشوع.....	٧٧

أقسام العلماء.....	٧٨
تعريف أصل العلم.....	٧٩
علامة العلم الذي لا ينفع.....	٨٠
حكم من طلب العلم لأجل المراء والجدال.....	٨٠
حث السلف لأهل العلم علىٰ التواضع.....	٨٤
من علامات العلم النافع.....	٨٥
صفات أهل العلم الذي لا ينفع.....	٨٥
الحياء وقلة الكلام من الإيمان.....	٨٧
الحث علىٰ أن يطلب العالم بعلمه رضىٰ الله فقط.....	٩١
ذم الذين فسدوا من علماء المسلمين لمشابهتهم أهل الكتاب.....	٩٤
فهرس الموضوعات.....	٩٨